حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

العولمة الإقتصادية وتأثيرها على مظاهر الإستهلاك لدى الأسرة المصرية دراسة ميدانية في محافظة الجيزة

هبة سيد محمد احمد عبد الله

قسم علم الإجتماع –كلية الآداب

المستخلص

أدت العولمة الإقتصادية إلى ظهور وانتشارجملة من التحولات والتغيرات السريعة والمتلاحقة، حيث تتحكم العولمة فى العديد من العوامل لتحقيق أهدافها غير المعلنة والمتمثلة فى إحداث الكثير من التغييرات الجوهرية والجذرية فى كل من البناء الإجتماعى والإقتصادى للدول، ويعد العامل الإقتصادى من أخطر العوامل التى تهيمن على الشعوب والبلدان والتى أثرت بدورها فى الحياة الأسرية والنظام الأسرى بمجتمع الدراسة، وكانت السبب وراء ظهور أشكالًا جديدة وصور مختلفة من الاستهلاك الأسرى لدى الأسرة المصرية. بناءًا على ذلك يتمثل الهدف الأساسى لهذا البحث فى كشف تأثير العولمة الإقتصادية على مظاهر وأنماط الإستهلاك الأسرى فى الأسرة المصرية، وتتعرض الأسرة للعديد من المشكلات الجسيمة بسبب زيادة إرتفاع نسبة الإستهلاك الأسرى للمنتجات خاصة الأجنبية بما يفوق ويتعارض مع دخل الأسرة الثابت نسبيا، ويعد جهاز حماية المستهلك وتفعيل دور المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية المعنية بمجال حماية المستهلك، عاملًا رئيسيًا فى مكافحة الغش والفساد ومراقبة ورصد الأسواق وغيرها من أدوار ومهام تساند وتدعم الإقتصاد القومى.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٩.

المقدمة:

يسود عالمنا المعاصر ميول حادة نحو الإستهلاك خلقتها أوضاع وتطورات متتالية فى مجالات الإنتاج والتوزيع والإحتكار والإتصال والإعلان ولم تعد النزعة الإستهلاكية مقصورة على العالم الصناعى المتقدم قط، بل طالت أرجاء أخرى عديدة من العالم الفقير النامى. (١) ومع ظهور العولمة وتطورها كبعد إجتماعى، زاد الإهتمام بمجموعة قضايا عالمية مثل تنامى دور المجتمع المدنى على الصعيد العالمى، هيمنة الثقافة الإستهلاكية وتهديدها للقيم المحلية.(٢) وتتعرض الدول النامية إلى خطر كبير إذا ما ظلت مستوردة فقط، وبالنسبة للمجتمع المصرى فيشهد الآن تحديات كبيرة ومحاولات للظهور على خريطة الدول المصدرة وقد يحتاج ذلك إلى المزيد من الجهد والوقت الطويل، ولكن مع الإصرار والإيمان والطموح والعمل يتواجد الأمل ويصبح الحلم حقيقة مع الأخذ فى الاعتبار الإقتداء بالدول التى نهضت إقتصاديا مثل كوريا وماليزيا وتركيا والصين.ومن أجل ذلك يواجه المجتمع المصرى اليوم تحولات اجتماعية واقتصادية نتج عنها إختلالات إجتماعية جذرية جعلته يواجه أزمة اقتصادية تهدد إستقراره وكان السبب وراء تلك الأزمة هو ما طرأ على المجتمع من تغيرات وآثار عميقة نتيجة لإنتشار مظاهر الفساد والمحسوبية والتفكك الأسرى وتفشى القيم المادية والكسب السريع، عن قيم العمل والانتاج، إلى جانب تغير نسق القيم فتأكدت القيم الفردية على حساب قيم التعاون والتضامن والقومية، مما كان له أثر واضح فى وجود منافسات بين بعض الدول المنتجة مثل تركيا، ماليزيا، كوريا، الصين، وتحتل المنتجات الصينية على وجه الخصوص، مكانة واسعة وكبيرة فى السوق المصرى وتتصدر منتجاتها فى المنافسة وقد يرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها، قلة الثمن فضلًا عن أنها فى متناول جميع الفئات و تعدد منتجاتها فى السوق المصرى وإنتشارها مثل (الأدوات الكهربائية والمنزلية، السيارات، الذهب الصينى، الموبايلات، الملابس، ألعاب الأطفال...الخ)

وأتجهت الأهتمامات فى الآونة الأخيرة حول قضية الإستهلاك فى ظل آليات العولمة لما لها من أهمية بالغة فى التأثير على إقتصاد الدولة سلبًا وايجابًا، الأمر الذى دفع العديد من الباحثين لتناول هذه القضية بالدراسة والتحليل، ومن هذا المنطلق تعتبرهذه الدراسة محاولة علمية للكشف عن آثرالعولمة الاقتصادية على مظاهر الاستهلاك لدى الأسرة المصرية، وذلك من خلال الكشف عن بعض التغيرات والتحولات التى طرأت على الاستهلاك الأسرى فى ظل انتشارمظاهرالعولمة الاقتصادية. وتعتبر الأسرة هى الوحدة الأساسية فى البحث وعلى ذلك فقد حددت الباحثة موضوعها فى الدور الذى تلعبه الأسرة فى تشكيل الثقافة الإستهلاكية لدى أفرادها من خلال التنشئة الإجتماعية للأبناء، وزيادة الوعى بالإدخار وإتباع السلوك الشرائى الرشيد، والنمط الإستهلاكى الذى يجب أن يتبع، وتعد الأسرة هى الوحدة الإستهلاكية الأساسية للمنتجات، كما تعتبرالوحدة الإقتصادية المسئولة عن تكوين الدخل اللازم لعملية الشراء والإستهلاك.

أولًا: أهمية الدراسة

مما لا شك فيه أن العولمة جعلت العالم أجمع يمر بمرحلة خطيرة من تاريخ البشرية، ويشهد العديد من التغيرات والتحولات الضخمة فى كافة جوانب الحياة الثقافية، الإجتماعية، السياسية والاقتصادية، وهذه التحولات أثرت بشكل مباشر وكبير خاصة فى المجالات الإقتصادية للمجتمعات، وتتحكم العولمة فى العديد من العوامل لتحقيق أهدافها غير المعلنة والمتمثلة فى إحداث الكثير من التحولات والتغيرات الجوهرية والجذرية فى كل من البناء الإجتماعى والإقتصادى للدول، ويعد العامل الإقتصادى من أخطر العوامل التى تهيمن على الشعوب والبلدان، وتتصدر الأسرة أولا فى مواجهتها خاصة فى المجتمعات النامية، وتتعرض للعديد من المشكلات الجسيمة بسبب زيادة إرتفاع نسبة الإستهلاك الأسرى للمنتجات خاصة الأجنبية بما يفوق ويتعارض مع دخل الأسرة الثابت نسبيا، ويعد "جهاز حماية المستهلك" وتفعيل دور المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية المعنية بمجال حماية المستهلك، عاملًا رئيسيًا فى دعم الإقتصاد القومى من خلال حماية المستهلك ومكافحة ومحاربة الغلاء والجشع والفساد وتشجيع المنتج المحلى.

ثانياً: مشكلة الدراسة

يتعرض المجتمع المصرى فى الوقت الراهن إلى تراكم وتفاقم المشاكل الاقتصادية، وعلى رأس هذة المشاكل غزو المنتجات الأجنبية الأسواق المصرية واحتلالها مكانة كبيرة فى الإستهلاك الأسرى، والإقبال على شرائها؛ الأمر الذى ترتب عليه تغيرات وتحولات إقتصادية وإجتماعية كبيرة وأصبحت مصدرًا للعديد من التساؤلات حول جدوى هذه المنتجات ومدى إنعكاس آثارها على الأسرة والمجتمع بمختلف شرائحه وفئاته. حيث يشهد العالم أجمع موجات متتالية من التغيرات والتحولات الناتجة عن العولمة وإلغاء الحدود والحواجز أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال وحرية التجارة العالمية [٣]، مما أعطى فرصة لبعض الدول الأجنبية لعرض منتجاتها فى الكثير من الدول النامية مما شجع على زيادة حدة الإستهلاك الأسرى فى هذه الدول، حيث تسعى الدول المتقدمة فى ظل الإنفتاح العالمى والعولمة إلى إحتكار السوق بأسعار أقل من السوق العالمى، ويعد زيادة الإستهلاك للدول النامية من أخطر المشكلات الإقتصادية التى تؤثر على أداء الإقتصاد القومى فقد ينجم عنه إنعكاسات إقتصادية وإجتماعية وسياسية لها العديد من الآثار التى قد تهدد أمن وإستقرار المجتمع.

وفى ظل هذا الكم الهائل من المنتجات المختلفة وفى ظل التحديات والإغراءات الكبيرة التى تواجهنا وتبث لنا من خلال الإعلانات المبهرة التى تستهدف كافة المستويات من فئات المجتمع ومن ثم تؤثر بشكل مباشر على السلوك الشرائى وتعمل على زيادة نسبة الشراهة الإستهلاكية.

والواقع الذى ينبغى أن نؤمن به هو أن المجتمع المصرى كمجتمع نامى يتعرض للخطر الناتج من الإنفتاح الإقتصادى والشركات متعددة الجنسيات وأثر ذلك على مجمل الأبعاد سواء الإقتصادية أو المالية أو الثقافية أو الإجتماعية.

كما تكمن مشكلة الدراسة فى النمط الإستهلاكى الحالى السائد ومظاهر الإستهلاك الأسرى الذى ينبغى أن يتم السيطرة عليه والتحكم فيه والعمل على ترشيد الإستهلاك وتشجيع المنتج المحلى مع العمل على تحسين الجودة وخفض الأسعار، وزيادة وعى المستهلك بما له من حقوق وماعليه من واجبات من خلال المؤسسات والهيئات الحكومية والمجتمعات المدنية المعنية بحماية المستهلك.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير العولمة الإقتصادية على مظاهر الإستهلاك لدى الأسرة المصرية، وينبثق منه عدة أهداف فرعية متمثلة فيما يلى :

- التعرف على مدى الاقبال والتفضيل الأسرى لإستهلاك السلع الأجنبية.
- التعرف على المكانة الإجتماعية للأسرة ومظاهر وأنماط الإستهلاك والتطلعات الإستهلاكية فى مجتمع الدراسة.
- الكشف عن ملامح ومظاهر التغيرات الإقتصادية التى تتعرض لها الأسرة المصرية بفعل تأثير العولمة الإقتصادية وتغيير السلوك الإستهلاكى للأسرة.
- الكشف عن مدى وعى المستهلك بدوره وبدور الأجهزة الحكومية والمجتمعات المدنية فى حماية وصون حقوق المستهلكين.

رابعًا: فروض الدراسة:

تفترض الدراسة عدة فروض وهى:

١) توجد علاقة بين الإعلانات بمختلف أشكالها و زيادة حجم الطموحات الاستهلاكية للأسرة.

٢) توجد علاقة بين مستوى الدخل والاقبال على الشراء من المجمعات الاستهلاكية ومنافذ البيع المدعمة.

خامساً: المفاهيم الأساسية للدراسة:

١ ــ مفهوم الأسرة (Family):

تحظى الأسرة بأهمية كبيرة وبالغة فى أغلب الدراسات العربية والأجنبية خاصة الاجتماعية والنفسية، فتعد أساس نهضة المجتمع ولها تأثير عميق وقوى على تحديد مظاهر الإستهلاك الأسرى.وسوف نتناول تعريف الأسرة بإيجاز بما يخص ويخدم موضوع الدراسة فيما يلى:

فالأسرة هى الخلية الأولى فى المجتمع وهى الوحدة الأساسية فى البناء الإجتماعى، سواء كانت كلمة أسرة تقتصر على مفهومها القريب الذى ينحصر فى الزوجين والأبناء، أو يمتد بحيث يشمل الوالدين والأقربين وتسمى حينئذ بالعائلة أو العشيرة[٤]. والأسرة أهم الجماعات الإنسانية وأعظمها تأثيرا فى حياة الأفراد والمجتمعات، فقد نالت أغلب إهتمام الباحثين، فتعد الأسرة جماعة إجتماعية أساسية ودائمة، ونظام إجتماعى رئيسى وليست

الأسرة أساس وجود المجتمع فحسب، بل هى مصدر الأخلاق، والدعامة الأولى لضبط السلوك، والإطار الذى يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة(٥).

وينظر "مورو" للأسرة على أنها عبارة عن خلية واحدة تتكون من مجموعة من الأدوار التى تكمل بعضها من أجل تحقيق دوام النوع البشرى وتوارث الثقافة بين الأجيال، وتستطيع التكيف بدرجات متفاوتة مع المجتمع الذى نعيش فيه عن طريق التنبؤات المرتبطة بدور كل شخص بداخلها ودرجة تحقيقه لوظائفه بالشكل الملائم(٦) ويرى محمد الجوهرى وعلياء شكرى" أن هناك إتفاقا عاما حول حقيقة مؤداها أن الأسرة هى العلاقة التى تأتى عادة من خلال الزواج أو القرابة، كما يضاف إلى ذلك عادة أن الأعضاء يعيشون معا ويتعاونون فيما بينهم حول عمل مشترك تفرضه الضرورة الإجتماعية ويتحقق فيه توزيع للأدوار والمهام(٧). وتعتبر الأسرة من أهم الجماعات الإنسانية وأعظمها تأثيرًافى حياة الأفراد والجماعات والوحدة البنائية الأساسية التى تنشأ عن طريقها مختلف التجمعات الاجتماعية، وهى التى تقوم بالدور الأساسى فى بناء صرح المجتمع وتنظيم سلوك أفراده بما يتلائم مع الأدوار الاجتماعية المحددة وفقا للنمط الحضارى العام(٨).

والتعريف الإجرائى للأسرة هو" تتكون من زوج وزوجة وأبناء تقوم بينهم علاقات ويحتل كل منهم مكانة معينة ولكل منهم دور ووظيفة، والأسرة هى المسئولة عن تلبية كافة إحتياجات أفرادها من "ملبس ومأكل، وتعليم، ورعاية صحيحة ونفسية...الخ، كما أنها تعمل على تكوين العادات وتنمية إتجاهات أفرادها، إجتماعيًأ، وثقافيًأ، إقتصاديًا، سياسيًا، علميًا ودينيًا. وهى المسئولة عن إعداد أفرادها للإستقلال وتكوين أسر جديدة لديها القدرة على التكيف والتعامل مع المجتمع"

٢- مفهوم العولمة (Globalization).

العولمة ترجمة لكلمة""Globalization" التى ظهرت أول ما ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهى تفيد معنى تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل الكل، فالعولمة- فى دلالتها اللغوية- هى جعل الشئ عالميًا، بما يعنى جعل العالم كله فى منظومة واحدة متكاملة (٩). وعلى الرغم من شيوع وإنتشار مفهوم العولمة منذ العقد الأخير من القرن العشرين، إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف المفهوم، ويمكن القول إن عملية صياغة تعريف دقيق للعولمة مسألة فى غاية الصعوبة، نظرًا لتعدد تعريفاتها والتى تتأثر أساسًا بانحيازات الباحثين الأيديولوجية، وإتجاهاتهم إزاء العولمة رفضًا أو قبولًا(١٠).

وشرح صندوق النقد الدولى فى تقريره السنوى ١٩٧٧، إن العولمة من المنظور الإقتصادى تعنى "التعاون الإقتصادى المتنامى لمجموع دول العالم، والذى يحتمه إزدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والإنتشار المتسارع للتقنية فى أرجاء العالم (١١)، ويذهب "تورمان جيرفان" إلى أن العولمة تشير إلى مجموعة شاملة من العمليات الإقتصادية والسياسية والأيديولوجية، ويوجد عند أساسها الإقتصادى تدويل التمويل والإنتاج والتجارة والإتصالات السلكية

واللاسلكية[١٢] كما تعنى العولمة تشكيل العالم وفق نموذج محدد هو النموذج الأمريكى، حتى يتخلق تجانس تنساب عبره السلع الماديه والمعنوية [١٣].

وفى إطار الرؤية الإقتصادية للعولمة يقدم[١٤] تعريفا إقتصاديا مفاداه أن العولمة "تعنى إندماج أسواق العالم فى حقوق التجارة والاستثمار المباشر وإنتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من حرية رأسمالية الأسواق، ومن ثم خضوع العالم لقوى السوق العالمية، بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية.والعولمة عبارة عن إرتباط القوانين الإقتصادية المتمثلة فى اتفاقيات الجات وقوانين الفيزياء المتمثلة فى ثورة تكنولوجيا الإتصال، وهذا الإرتباط هو ما جعل من الإمكان تحقيق فكرة الإندماج الكلى للأسواق المحلية فى السوق العالمية[١٥]. ويعرف البنك الدولى العولمة الإقتصادية "Economic Globalization" بإعتبارها، نظاما تجاريا عالميا مفتوحا تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج خاصة رأس المال عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هى القاعدة وهذا يؤدى فى النهاية إلى تكامل إقتصادى عالمى متزايد فى أسواق السلع والخدمات ورأس المال.[١٦]. وتعتبر العولمة العملية التى يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب التى تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الإقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايزإلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعى عالمى وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة [١٧]. ويقصد بالعولمة أو الكوكبة أن الدول والمجتمعات بإختلاف أنظمتها وظروفها وأحوالها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية تتقارب وتتحول إلى كيان دولى متجانس ومتكامل من حيث أنظمة الإنتاج والخدمات وأساليب الإتصال من ناحية إتاحة المعلومات وإستخدامها فى شتى جوانب الحياة وتقارب المصالح والأهداف وظهور التكتلات المتعددة المصالح ويعبر البعض عن العولمة بأنها ظاهرة الإنتشار الواسع المدى فى كل أنحاء العالم للمبيعات، والإنتاج وعمليات التصنيع، مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولى للعالم، فالعولمة ظاهرة إقتصادية تؤدى إلى إرتفاع معدلات التفاعل الإقتصادى بين الدول بصورة غير مسبوقة[١٨].

وتشير التعريفات الإقتصادية للعولمة إلى مستوى النشاط الإقتصادى الذى يتجاوز حدود الدولة القومية، فالإدارة الإقتصادية وصنع القرار الإقتصادى وقرارات الإنتاج والتوزيع والتسويق يتم تنظيمها على مستوى عالمى، الأمر الذى حد من قدرة الدول القومية على التحكم فى تنظيم الأنشطة الإقتصادية، وجعل تحقيق الرفاه الوطنى معتمدا بشكل كبير على السوق الدولية، وبهذا الشكل تشتمل العولمة الإقتصادية بالضرورة على ظاهرتين ترتبط إحداهما بالأخرى: الإعتماد الإقتصادى المتبادل وعبر القومية [١٩]. كما تعنى العولمة الإندماج المتسارع للإقتصاد العالمى، ولابد أن تتيح العولمة الفرصة للنمو للبلدان النامية كى تلحق بالتقدم الذى وصلت اليه الدول المتقدمة [٢٠] وفى نفس السياق تعرف العولمة بأنها " إزدياد العلاقات المتبادلة فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال

وإنتشار المعلومات الأفكار وسيطرت عادات وقيم أمة دون غيرها من الأمم، وهى عناصر ترتبط بالتطور التكنولوجى بشكل خاص. [٢١]، كما أن العولمة هى وصول نمط الإنتاج الرأسمالى إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج [٢٢]. كما تعرف العولمة بأنها عملية تاريخية تحكم تفاعلاتها مجموعة من القيم لدول عظمى فى النظام العالمى، تسعى بكل الوسائل إلى تسيير نموذجها الحضارى فى الإقتصاد حيث آلية السوق، وحرية التجارة كمبادئ أساسية لها، وفى السياسة حيث تبرز شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفى الثقافة يتم التركيز على الفردية وحرية الإنسان[٢٣] وتعنى العولمة الاقتصادية وسائل الإنتاج، وتعاظم دور القطاع الخاص، واقتصاديات السوق، وسيادة السوق عالميًا، والإنفتاح التجارى، والغاء القيود التجارية، وتوفير فرص التبادل التجارى عبر الحدود، مع الغاء الحماية الجمركية، بحيث أننا نتحدث عن العالم بدون إشارة للأوطان ؛بما يوحى بإلغاء الدول أو تعديل شكلها.ويبدوا ذلك واضحًا فى أنشطة التكتلات الاقتصادية العالمية، والشركات العملاقة والمالية كالبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى[٢٤]. تتضمن العولمة مؤشرات منها هجرة الأموال، العمالة، كثافة الإتصالات الدولية والتبادل غير المتكافئ فى تجارة السلع والخدمات والمعلومات بين العالم المتقدم والنامى، فضلاً عن مؤشرات أخرى منها نقل التكنولوجيا، وهجرة العقول من الدول النامية للدول المتقدمة.ولقد طرح العالم الغربى فكرة العولمة لتحقيق غايات وأهداف متنوعة أبرزها توسيع نطاق السوق الرأسمالية العالمية، ودمج الإقتصاديات النامية فى منظومة الإقتصاد الرأسمالى الغربى عن طريق الإستفادة من التطورات السريعة التى أتاحتها تطور وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات.كما إعتمد العالم الغربى فى ذلك أيضًا على بعض الآليات الآخرى منها صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، والمنظمة العالمية للتجارة، والشركات متعددة الجنسيات [٢٥]

كما تعرف العولمة الاقتصادية بأنها " مرحلة من مراحل تطورالنظام الرأسمالى العالمى وفيها تذوب الشئون الاقتصادية للدول القومية فى الإطار العالمى دون إعتبار للحدود السياسية للدول، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالى من عالمية التبادل والتوزيع إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج فى ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وانهاء أى تدخل للدول فى النشاط الإقتصادى وتبنى كل ما هو فى مصلحة رأس المال الذى يتجه نحو إنتاج المعلومات[٢٦]. وفى المجتمع المصرى تسارعت عملية ادماج الاقتصاد المصرى فى عملية العولمة الاقتصادية منذ العقد الأخير من القرن العشرين بفضل سياسات تحرير الأسواق الوطنية أمام تدفقات السلع والخدمات والاستثمارات والأموال، من جهة، وخفض تكاليف هذه التدفقات وتقليص الزمان والمكان فى ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من جهة أخرى.وتمثلت المؤشرات الرئيسية لهذه العملية فى:تحرير وتنامى التجارة الدولية، ونمو الاستثمار الأجنبى المباشر، وتحرير أسواق الصرف وقطاع المال، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال العالمية [٢٧].

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن تحديد تعريف إجرائى للعولمة على أنها " كل كيان إقتصادى يتكامل ويندمج مع كيانات أخرى ليتكون مجموع إقتصادى (تكتل

إقتصادى) على مستوى العالم يخضع لقواعد وقوانين الدول الأقوى، لفرض هيمنتها على الدول الأخرى وبالتالى تغيير الأنماط والنظم الإقتصادية والإجتماعية فى هذه الدول". كما أنها "إنفتاح عالمى بلا نهاية أدى إلى إندماج العالم أجمع وساعد على ظهور الدول العظمى وعمل على زيادة سيطرتها الإقتصادية من خلال زيادة الصادرات العالمية، كما أدت إلى ظهور عدة دول أسيوية على الخريطة المهيمنة على الإنتاج والإقتصاد العالمى"، وتتمثل عولمة الإقتصاد المصرى فى زيادة حجم تبادل السلع والخدمات عبر الحدود وسرعة انتشار التكنولوجيا الحديثة والمعلومات وقد أثر التبادل الإقتصادى التجارى على وجود وفرة وتنوع فى السلع والخدمات مما ادى الى زيادة الشراهة الاستهلاكية للأسرة المصرية.

مفهوم الإستهلاك: (Consumption):

يعرف "ويسونزر" بأنه الإستعمال المباشر للسلع والخدمات التى تشبع رغبات الإنسان وحاجته بحكم كون الإنسان هو الهدف الرئيسى للنشاط الإقتصادى. فالإستهلاك هو ممارسة المنفعة من خلال إستخدام السلع والخدمات(٢٨). والإستهلاك هو الجزء المنصرف من الدخل على سلع إستهلاكية، أيا كانت هذه السلع بغرض إشباع الحاجات المادية واللامادية للأفراد والهيئات والمؤسسات فى المجتمع كل حسب إحتياجاته(٢٩). ويعرف " تيم إدواردز" الاستهلاك بإعتباره العملية التى تتعلق باستخدام السلع والخدمات والمرغوب فى طلبها، من قبل المستهلك الذى يمكن النظر إليه على أنه ضحية عندما يقدم على شراء بعض السلع من خلال عمليات الإعلان ويكتشف بعد ذلك عندما يدرك أنها ليست ضرورية بالنسبة له(٣٠) ويعد الإستهلاك هو الظاهرة الثقافية التي ايقظت المجتمعات الغربية ودفعت ثقافتها للتطور لايجاد الاتصال الوثيق الصلة بتنمية تلك المجتمعات (٣١).

ويؤكد ديسنبرى J. Duessenberry على أن الإستهلاك ظاهرة إجتماعية بمعنى أن الجماعات التى يعرفها المستهلك والتى يرتبط بها أو حتى التى ينتمى إليها ولا يتفاعل معها بصورة مباشرة توجه سلوكه الإستهلاكى والإدخارى(٣٢). ويرى أحمد زايد وآخرون اتساع مفهوم الاستهلاك عن مجرد إشباع الحاجات البيولوجية، حيث للاستهلاك وظائف متنوعة فى عديد من المجتمعات، فإعداد الطعام واستهلاكه يرتبط بالنسبة لبعض الشعوب بقيم جمالية وتذوقية وفنية، وبالنسبة للبعض الآخر يدل على المكانة؛ مما يعنى ان للإستهلاك جوانب مادية ومعنوية وجوانب منظورة وغير منظورة(٣٣).

والتعريف الإجرائى للإستهلاك هو "السلوك الذى يقوم به الفرد لإشباع حاجاته ورغباته وتختلف هذه الرغبات من فرد لآخر حسب إمكانياته المادية وفى الغالب كلما زادت هذه الإمكانيات زاد الإستهلاك والعكس"، أى أنه يعنى "إنفاق الفرد على السلع والخدمات بقصد إشباع حاجاته الفردية والأسرية". وتواجه أغلب الأسر معوقات كبيرة فى تلبية تلك الحاجات فى ظل الغلاء وارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور.

سادسًا: المداخل الاقتصادية والسوسيولوجية لدراسة الاستهلاك

يوصف الإنسان المعاصر بأنه إنسان مستهلك، وقد تحول الاستهلاك إلى جزء متكامل من كل شيء فلكل جانب من جوانب الحياة بعده الاستهلاكي الواضح. وليس هناك من حقيقة تميز عالمنا المعاصر أكثر من حقيقة أنه عالم استهلاكي ولعل الاستهلاك أكثر الأبعاد الإنسانية عمومية فقد تغلغل في سلوكيات الإنسان وحياته الإجتماعية والنفسية والصحية وكافة مظاهرها وديناميا تها وأصبح يستهلك في كل وقت، وفي إنتاجه وعمله وتفكيره وفي نومه ويقظته، وفضلا عن ذلك فإنه يتعرض خلال يومه لمؤثرات عديدة تدفعه الي الاستهلاك ذلك الاستهلاك قد خلق ثقافتة الخاصة التي تقوم عليها مؤسسات متخصصة في انتاجها وتداولها(٣٤).

ويعتبرالإستهلاك ظاهرة ذات طابع اقتصادى فى المقام الاول ولذا حظى باهتمام كبير من قبل علماء وباحثى علم الاقتصاد مما يدلل على اهمية الظاهرة ذاتها ولكن هناك الكثير من القضايا ذات صبغه إجتماعية ترتبط بالإستهلاك مثل المستوى الاجتماعى – الاقتصادي، فالإستهلاك يمكن أن تطلق عليه نمط من أنماط الحياة اليومية التى يعيشها الانسان.

وبالنظر الى الدراسة الراهنة فان الباحثة سوف تعرض مختلف الرؤى النظرية التى حللت وفسرت ظاهرة الإستهلاك فى المجتمع بدءً من التحليلات الاقتصادية التى ناقشت الإستهلاك بوصفه عملية اقتصادية مرورا بالدراسات السيسيولوجية التى قدمها علماء النظرية فى علم الاجتماع، كما أن الباحثة ستعرض أيضا ظاهرة الإستهلاك في ضوء التحولات التي أصابت العالم في السنوات الأخيرة وخاصة الإستهلاك في ظل آليات العولمة المختلفة.

١ – الاستهلاك من منظور اقتصادي:

سيطرت النظرة الاقتصادية فى تناولها لموضوع الإستهلاك، حتى وقت قريب، وربما يرجع ذلك الى أن المفهوم يعبر عن عملية اقتصادية فى المقام الاول بعيدا عن غيرها من المسائل الإجتماعية الأخرى. ومن ثم كان من الطبيعى أن يكون الدخل هو اساس لتحديد مصروفات المستهلك عند شرائه للسلع.

أ– الاستهلاك من وجهة نظر آدم سميث:

ينتمي آدم سميث إلى المدرسة الطبيعية التي تقوم على الاعتقاد بأن هناك نظاماً طبيعياً، وأن هذا النظام قادر على التوفيق بين المصالح العامة والخاصة بصورة أفضل من أي نظام آخر، ويعتبر آدم سميث واحداً من أكبر نقاد المذهب التجاري، وقد تضمن كتابه المعروف" ثروة الأمم عام ١٧٧٦ " ففيما يتعلق بالثروة وطبيعتها، عارض سميث بشدة تركيز التجاريين على النقود والمعادن النفيسة كمصدر أساسي للثروة، فالثروة في رأيه تكمن في الإنتاج أو (القدرة على إنتاج السلع الضرورية لتحقيق الرفاهية في الحياة). أما النقود فهي وسيلة للتبادل تعمل على تيسير الحصول على هذه السلع (٣٥). ويرى سميث أن الثروة هي القدرة على إنتاج السلع الأساسية لتحقيق الرفاهية، وأن النقود هي وسيلة

للتبادل.وقد أولى سميث أهمية كبيرة بالإنسان والعوامل النفسية والاجتماعية في فهمه وتفسيره للفعل الاجتماعي كما أعلن في كتاباته أن إجمالي العائد القومي هو منتج منه العمل، ويسعى إلى تحليل طبيعة السلوك الإنساني، حيث أنه يتحدد بواسطة مجموعة من العوامل وتحقيق الثراء والرغبة في الحرية والإحساس بالتوافق والعمل(٣٦).

وقد أنكر آدم سميث الأهمية التي يعلقها التجاريون على رصيد من الذهب والفضة، حيث أنه من الضروري للغاية لزيادة ثروة الأمة، العمل على خلق الأسواق اللازمة لتوزيع منتجاتها الصناعية، وضرورة توسيع نطاق التجارة الدولية من خلال تحريرها من قيود الجمارك والضرائب وأي قيود أخرى يمكن أن تحد من قوة وانطلاق التجارة الخارجية، حيث رفض سميث القيود التي يفرضها التجار وأصحاب الحرف ورجال الأعمال على النشاط الاقتصادي، ورفض أشكال الاحتكار، وأكد سميث على أن الفرد هو أفضل حكم على تقدير مصلحته الخاصة؛ وبالتالي ينبغي تركه حراً في سلوكه، وأن التعاطف المتبادل بين الأفراد يخلق مجموعة من المعايير المتعارف عليها، والتي تؤدي إلى ضبط السلوك دون تدخل مباشر؛ وبهذا يتحقق الصالح العام، وعندما يقوم الفرد بإدارة مشروع، فإنه يهدف إلى الوصول إلى أقصى درجة من الربح، وليس هذا عملاً أنانياً محضاً؛ لأنه حين يستهدف تحقيق مصلحته الخاصة يجد يداً خفية تقوده إلى تحقيق أهداف جانبية لم تكن في خطته الأصلية، وهي تلك التي تعود بالخير على المجتمع ربما بفاعلية أكثر مما لو كان يستهدف في الأصل منفعة المجتمع (٣٧).

ب- الاستهلاك عند ثورثتين ڤيبلنThorstein Veblen (نظرية الطبقة المترفة، ١٨٩٩):

برزت اسهامات "ثورثتين ڤيبلن" فى نهاية القرن التاسع عشر، حيث يعد أحد أغلب المشاركين الكلاسيكيين المهمين للفهم الاجتماعي لعملية الاستهلاك، والذي يحمل في الذاكرة مدى التركيز على السؤال التقليدي عن الاستهلاك وتحليلاته، والذي يرى أن السلع والبضائع تعد بمثابة صناع للوضع والمقام الاجتماعي والتشريعي. وفي تحليلاته للأغنياء الأمريكيين الجدد الذين ظهروا في نهاية القرن التاسع عشر، والذين وصفهم "ڤيبلن" (Veblen) سنة ١٨٩٩م بأنهم "طبقة شغل الفراغ الجديد" والتي أثرت على الاتجاهات الحياتية للطبقات الراقية في أوروبا، خاصة الحد الأعلى للكتلة المجتمعية والاستهلاك الاجتماعي بشكل مستمر، وخلق عادات جديدة بالترتيب كخطوة أعلى من "التجديدية" بظهور منوال جديد "للثروات التضخمية" المستمرة، والتي كان المحرك الأساسي لها بشكل هام هو الاستهلاك وذلك بإيجاد نوعيات ذات "مزاج خاص" و"تركيب اجتماعي مختلف" بشكل مرتب، استناداً على أنماط الاستهلاك الرفيعة المستوى الغنية، (وذلك كسلوك مفصل لرجل محترم، مرتاح الدخل، متجنباً "الاستهلاك السفهي" ذو ذوق رفيع، وأصبح ذا منصب يميزه بالتصرف العقلاني الدقيق النبيل، فيترفع بتلك الخصائص والصفات عن "التدني الاستهلاكي للسلع والبضائع"، ومن ثم أصبح المعروض من السلع يليق بمتطلبات

"الرجل المحترم" ذو الاستهلاك الحر والنوعية الصحيحة الجيدة للسلع، والذي يعرف كيف يستهلكهم بأسلوب لائق(٣٨).

وأبرز ڤيبلن دور العوامل الاجتماعية في تحديد نمط الاستهلاك، وذلك حين ذهب إلى أن ثمة مجموعة من العوامل تكمن وراء الحاجات الفردية وتحديد طبيعة الطلب؛ فأثرياء المجتمع ينفقون ثروتهم على نحو معين، يرمز لوضعهم الطبقي، وتميزهم عن بقية أعضاء المجتمع (٣٩). وبذلك فقد أشار ڤيبلن من خلال نظريته "الطبقة المترفة" إلى أهمية تأثير الطبقة الاجتماعية في عملية الاستهلاك وعلى ثقافة الاستهلاك.

وقد قام " ڤيبلن " بإصدار كتابه "نظرية الطبقة المرفهة" عام ١٨٩٩، ليهاجم سلوك طبقة الأغنياء؛ إلا أنه بين – أيضاً – دور الأبعاد الاجتماعية وتأثيرها في تحديد تفضيلات المستهلكين عند شرائهم للسلع، فقد بين ڤبلن أنه "ليس صحيحاً أن الفرد مستهلك رشيد يستلهم رغباته وأولوياته في استقلال عن الآخرين، بل الصحيح أن الفرد كائن اجتماعي يتأثر بمن حوله، ويحاول تقليدهم، ومن ثم فإن استهلاكه يتوقف على استهلاك الآخرين؛ فالذوق ليس أمراً فردياً بقدر ما هو تأثير جماعي ينقاد إليه الفرد في ضوء الضغوط الاجتماعية والرغبة في المسايرة والتقليد".(٤٠).

وأكد ڤبلن على أن سلوك الفرد الاستهلاكي يتأثر تأثراً مباشراً بسلوك الآخرين وأذواقهم، حيث يمكن أن يميل الفرد إلى شراء سلعة فقط كونه شاهدها مع الآخرين، وأن الإقبال على شراء السلعة قد لا يتأثر بارتفاع السعر، ويرجع ذلك إلى ميول الأفراد إلى التفاخر، وهذا ما يسمى بـــ (الاستهلاك التفاخري المظهري) Conspicuous Consumption فبالرغم من ارتفاع سعر السلعة يظل الأفراد مقبلين على شراء تلك السلعة. كما يعد ڤبلن من أوائل المحاولين في الكشف عن دور الأبعاد الاجتماعية في فهم وتفسير الاستهلاك بجانب البعد الاقتصادي، وإبراز دور تلك الأبعاد الاجتماعية في تحديد تفصيلات المستهلكين واتجاهاتهم عند الإقبال على الشراء.Unwin, Georg Allen (٤١) (,1957,p:23)

ج- الاستهلاك من وجهة نظر كنزي (نظرية الدخل المطلق):

كان كنزي أول من بلور العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل في صورة دالة واضحة، (تسمى دالة الاستهلاك)، فقد أوضح الميل للاستهلاك، حيث أن الأفراد يميلون كقاعدة عامة إلى زيادة استهلاكهم مع زيادة دخولهم بنفس مقدار الزيادة في الدخل (٤٢).

حيث قدم كنزي نظرية مفادها أن الاستهلاك يرتبط مباشرةً، وبشكل غير تناسبي بمستوى الدخل المتاح في الزمن القصير والزمن الطويل (٤٣)، وأكدت النظرية الكنزية على أن جميع العوامل النفسية والبيئية والمهنية والأبعاد الاجتماعية لها تأثيرها على أنماط الاستهلاك، وهي عوامل موضوعية وعوامل شخصية، كما يشير كنزي إلى العوامل الموضوعية مثل عادات الإنفاق الاستهلاكي، وهيكل توزيع الدخل القومي، ومستويات الأسعار، وغيرها من العوامل. فهي تتلخص في الرغبة في حب الظهور والكرم والتبذير، وقد أشار كنزي إلى أهمية أثر الدخل على الاستهلاك، حيث اعتبره المحدد الأساسي

للاستهلاك في الفترة القصيرة بمعنى أن التغير في الاستهلاك في المدى القصير يرجع إلى تغير في الدخل (٤٤).

ولقد ذهب كنزي حين كان بصدد دراسة نموذج التوازن الاقتصادي إلى أن هناك مجموعة من العوامل يجب أن تظل ثابتة، وهذه العوامل تمثل المتغيرات الخاصة بمهارة العمل وكفاءة التكنولوجيا ودرجة المنافسة وأذواق المستهلكين، واتجاهات الناس نحو العمل، أو بعبارة موجزة البناء الاجتماعي بأكمله، ولا شك أن التغير الذي يطرأ على هذه العوامل يؤدي إلى تغيرات مصاحبة في المتغيرات الاقتصادية كالميل نحو الاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي تغير الدخل القومي والعمالة ومع ذلك يرى كنزي أن المتغيرات الاجتماعية عوامل ثابتة (٤٥).

وهكذا فإن كنزي أشار إلى أن مجموعة العوامل النفسية والشخصية والاجتماعية تؤثر تأثيراً بالغاً في العلاقة بين الاستهلاك والدخل وفى فهم اتجاهات وسلوك المستهلكين. وقد أقام كنزي افتراضاته بناءً على تجميع عدد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، ورأى أنه يمكن دراسة كل من مستوى الدخل والعمالة من زاويتين:

الأولى: هي العائدات التي يحصل عليها الأفراد انطلاقاً من حقيقة أن دخل المجتمع يتكون من نسبة العائد الذي ينفقه الأفراد في الاستعمال مضافاً إليه النسبة التي يدخرونها Saving.

الثانية: فهي التي تخص الإنتاج، وهي التي ترى أن الدخل يتكون من تلك السلع التي يستهلكها الأفراد مباشرةً والسلع الاستثمارية، أي التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ومعنى ذلك أن الدخل يتلخص في المعادلة الآتية (٤٦).

الاستهلاك + المدخرات = الاستهلاك + الاستثمار

د- <u>الاستهلاك من وجهة نظر جيمس ديزنبري " J. Deusenberry" "نظرية الدخل النسبي ١٩٤٩" "نظرية طلب المستهلك":</u>

وضع "جيمس ديزنبري" كتابه "الدخل والادخار" ونظرية "طلب المستهلك" والتي أكد فيها على أهمية العوامل الاجتماعية في دراسة ظاهرة الاستهلاك في إطار علم الاقتصاد، وقد برهن في تلك الكتاب على قدرة العوامل الاجتماعية في تحديد عملية الإقبال على الشراء، وبذلك يعد أول اقتصادي أمريكي أثر في التفكير الاقتصادي الغربي، وقد رد هذا الكتاب على الاقتصاديين الذين كانوا يرفضون الاعتراف بتأثير العوامل الاجتماعية على الاستهلاك، وأثبت لهم من خلال نظريته "طلب المستهلك" أهمية تلك العوامل في دراسة الاستهلاك(٤٧)

وقد ذهب ديزنبري إلى أنه من الضروري أن ندخل المتغيرات السوسيولوجية عند صياغة نظرية الطلب، فقد أكد على أهمية العوامل الاجتماعية في تحليل عملية الاستهلاك(٤٨)

كما أكد على أن الجماعات التي يعرفها الفرد المستهلك أو التي يرتبط بها أو ينتمي إليها، توجه سلوكه الاستهلاكي والادخاري(٤٩). كما أوضح ديزنبري أن المكانة والمركز

الاجتماعي للفرد هو الذي يحدد نمط استهلاكه، وأن زيادة الإنفاق الاستهلاكي تتأثر بالتقليد وميول الفرد نحو الطبقات الاجتماعية الأعلى منه، ويعد ذلك تهديداً للنمط الاستهلاكي المعتاد للفرد والأسرة ومؤشراً لزيادة الاستهلاك بصورة سلبية، يرجع السبب الرئيسي فيها إلى المحاكاة والتقليد والتطلع لمركز اجتماعي أفضل.

كما أشار ديزنبري في نظريته "طلب المستهلك" إلى وجود مجتمعات تكتسب فيها المكانة الاجتماعية باكتساب سلع بعينها (ترفيهية) واقتناء تلك السلع ضرورة للاحتفاظ بالمكانة الاجتماعية واحترام الآخرين(٥٠). وعلى ذلك يكون قد أعطى أهمية كبيرة للتقليد، أو لتقليد الآخرين في تحديد سلوك المستهلكين وتفضيلاتهم عند طلبهم لشراء السلع؛ ومن ثم كان من الطبيعي أن يرفض ديزنبري "نظرية الطلب" التي قامت بها النظرية التقليدية؛ لأنها افترضت انفصال سلوك المرء الاستهلاكي عن خيارات الآخرين الاستهلاكيين، ويعد ذلك مستحيلاً في رؤيته (٥١). وقد بين أيضًا أن استهلاك الفرد لا يتوقف على ذوقه وما يريده هو، بقدر ما يتأثر بما يستهلكه الآخرون. وبذلك أدخل فكرة التداخل بين أذواق المستهلكين في تحديد ذوق المستهلك، ومعنى ذلك أن المستهلك أصبح قيمة اجتماعية، فالفرد لا يستهلك ما يريده فحسب، وإنما يستهلك ما يجد جيرانه وزملاءه يستهلكونه (٥٢)

٢- الاستهلاك من المنظور السوسيولوجي:

تعتبر دراسة السلوك الاستهلاكى إضافة جديدة إلى ميدان علم الاجتماع، فلم يطرح الاستهلاك للدراسة السيسيولوجى المتخصصة إلا فى ثمانينيات القرن العشرين، حيث عقدت المؤتمرات وصدرت الدراسات السيسيولوجية التى تتناول سيسيولوجيا الاستهلاك فإن الاهتمام بالاستهلاك من جانب علوم إجتماعية أخرى خاصة علمى النفس والاقتصاد يعتبر إهتمامًا قديمًا، ومن ثم فإن موضوع الاستهلاك من الموضوعات التى لا تعتبر حكرًا على تخصص إجتماعى بذاته، بل لتخصصات ثلاثة هى :علم النفس، علم الاقتصاد، علم الاجتماع ويمكن أن تضيف إلى هذة القائمة الجغرافيا البشرية (٥٣).

أ- الرؤية المادية التاريخية للقيم عند كارل ماركس "Karl Marx":

لقد تدارس كارل ماركس في كتابه "رأس المال" سنة ١٨٦٧ تأثير الخدمات ومستلزمات الإنتاج على الدور المتنامي لنظريات الاستهلاك، وكذلك دور الإنتاج في تطور الرأسمالية على حساب المظاهر الثقافية، حيث يعد الاستهلاك كعامل محفز لبذل الجهد والعمل المتواصل نتيجة لمساهمته في تحليل الاحتياجات والحاجات الإنسانية الملحة، ويرى أنه لا بد من حتمية العمل من خلال منظومة العمل الإنتاجي لمقابلة الحق في الاستهلاك، وتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية والحصول عليها، وأن تلك "المنظومة اليدوية والإنتاج المادي" له دوره الحاسم في المعيشة، والإحساس بالتبعية والانتماء (٥٤). ويتميز الإنتاج الرأسمالي عند ماركس بأنه ينتج منتجاته بوصفها سلعاً، بحيث تصبح السلعة هي الخاصية المسيطرة والمؤثرة التي تتسم بها منتجاته (٥٥)، وفي إطار الإنتاج الرأسمالي، يعد إنتاج البضائع من أجل التبادل من أهم مبادئ اقتصاد السوق، حيث يتم إنتاج البضائع وتوزيعها بواسطة عمليات السوق الحرة (٥٦).

يذهب ماركس إلى أن الناس في الإنتاج الاجتماعي الذي يمارسونه يدخلون في علاقات محددة، وتناظر علاقات الإنتاج هذه مرحلة محددة من تطور قوى الإنتاج المادية، ويشكل جماع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادي للمجتمع الذي يمثل الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوقي من النظم القانونية والسياسية، كما يطابقها بالضرورة أشكال محددة من الوعي الاجتماعي؛ إذ يحدد الإنتاج في الحياة المادية الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والثقافية والروحية في الحياة بصفة عامة (٥٧). وقد ركز ماركس على الدور الطبيعي والرئيسي لعلاقة السلعة وقيمتها باستهلاكها، وبالأحرى قيمة السلعة، وعلاقتها بالشكل الاجتماعي كعلاقات إنتاجية رأسمالية تؤثر بشكل نشط ومباشر على علاقات العمل، والمجتمع، مما يشكل للسلعة دوراً محورياً هاماً. وقد شكلت تلك العملية الفكرية دوراً ساحراً حول الاستهلاك والعمل والإنتاج خلال القرن التاسع عشر، والذي كان المناخ فيه مهيئاً لتقبل أفكار "ماركس" بتشكيل منظمة "قوة العمل" و"وسائل الإنتاج" و"الإنتاج السلعي"، والاستقبال الحقيقي والواقعي لإطار "العمل الجماعي" و"الإنتاج المجتمعي" وتأثير تلك العوامل والمنوال التفكيري على الاستهلاك والإنسان والتسويق ومكان السوق والنقل السلعي للمنتجات المصنعة والبضائع والتأثيرات الاجتماعية على الأفراد (٥٨)

وقد أوضح ماركس أن التسليع Commodification يتضمن عملية تحويل قيم الاستعمال إلى قيم التبادل، حيث تنتج السلع بهدفي بيعها وليس بهدف الاستعمال الشخصي لها (٥٩)

ومع تغيير الأساس الاقتصادي يتغير إن آجلاً أو عاجلاً البناء الفوقي الضخم بأكمله. ويجب النظر في مثل هذه التغييرات، أن نميز بين الظروف الاقتصادية للإنتاج التي يمكن تحديدها بالدقة التي تتسم بها العلوم الطبيعية وبين الأوضاع والأشكال القانونية أو السياسية أو الدينية أو الجمالية أو الفلسفية أو بإيجاز الأوضاع الأيديولوجية التي يدرك فيها الناس وجود الصراع ويشتركون فيه، وكما أنه من المستحيل أن نصل إلى حكم صحيح عن فرد ما بتسجيل رأيه عن نفسه فقط، فكذلك من المستحيل أن نحكم على فترات ثورية بأكملها على أساس الطريقة الواعية التي ترى بها نفسها، بل على العكس من ذلك يجب أن يفسر هذا الوعي الاجتماعي من خلال تناقضات الحياة المادية، أي الصراع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج (٦٠).

ب- ماكس ڤيبر " Max Weber":

يرى ڤيبر أن أهم خصائص النمط الرأسمالي الحديث الذي يوجد في الغرب هو ما أسماه ڤيبر بروح الرأسمالية Spirit of Capitalism والروح الرأسمالية هي عبارة عن نسق الأخلاقيات أو الاتجاهات نحو الحياة وما يجب أن يفعله الإنسان فيها، وذهب ڤيبر إلى أن العقيدة البروتستانتية وبخاصة الكالفينية Calvinism هيأت الظروف الاجتماعية والنفسية التي أدت إلى ازدهار الرأسمالية، وقد أوضح ڤيبر ذلك في مقاله الشهير "الأخلاق

البروتستانتية وروح الرأسمالية The Protestant Ethic and The Spirit of Capitalism[٦١].

كما يرى ڤيبر أن الرأسمالية تتصف بأنها اتجاه "ملاحقة الجري وراء الربح" بواسطة استمرارية دوران المشروعات الرأسمالية حيث أن ثبات تجديد الربح يسمى "الأربحية" (Profitability) طبقاً لأبحاث ڤيبر سنة ١٩٧٨ [٦٢].

وأوضح ڤيبر أن أهم خصائص الروح الرأسمالية الاعتقاد بأنه من الأشياء المفيدة أن ينفق الإنسان طاقاته من أجل الحصول على دخل، أو من أجل جمع المال، وزيادة الثروة وقيم الربح، وكذلك تتصف هذه الروح بالمرونة والابتكار، وقرر ڤيبر أنه لا بد أن يكون هناك عامل ما ارتبط بظهور الرأسمالية أو شجع على ظهورها، وقرر أن هذا العامل كان هو قيام الحركة البروتستانتية، ورأى أنه كانت هناك عناصر في الأخلاق البروتستانتية شجعت على ظهور الروح الرأسمالية، أولها روح التقشف والعمل الجاد والنظام [٦٣]. وحاول ماكس ڤيبر توضيح تأثير القيم والأفكار في الإنتاج والاستهلاك والسلوك الاقتصادي، وأوضح أن القيم والأفكار تختلف باختلاف الظروف الاجتماعية التاريخية، وأن القيم والأفكار اختيارات فردية، وتتجه أفكار وقيم الأفراد والجماعات طبقاً للظروف الاجتماعية المتباينة [٦٤].

إن الاستخلاص الأساسي الذي يمكن صياغته في ضوء أفكار ماركس ڤيبر هو أن مقومات السلوك العقلاني الرشيد في الإنتاج والاستهلاك، (كترشيد الوقت، وبذل الجهد، وإتقان العمل، وتوظيف الثروة في الإنتاج، وفي الوقت نفسه ممارسة الاستهلاك الرشيد العقلاني القائم على الزهد والتقشف والادخار)، وهي أهداف إنتاجية واستهلاكية، تعبر عن قيم في ذاتها تتحدد بدورها بالقيم الدينية التي تشكل تصورات الناس واختياراتهم لأهداف دنيوية تحقق لهم مكافآت إيجابية هي زيادة الإنتاج، ولأهداف دينية تتمثل في الاستجابة الإيجابية لما أوصت به الأخلاق الدينية البروتستانتية [٦٥]

ج- چورچ سيميل:

يعد چورچ سيميل Georg Simmel من أبرز المفكرين الذين قدموا فهمًا جيدًا للعملية الاستهلاكية، وقد برزت أسهاماته عام ١٩٠٤ فى المانيا من خلال مقاله عن "الموضة "، فقد ابرز ظهور أنماط جديدة ومختلفة للاستهلاك واتجاه الطبقات الدنيا فى محاكاة أسلوب حياة الطبقات العليا وتتجه حينئذ الطبقات العليا إلى استخدام نمط استهلاكى جديد يميزها عن غيرها من الطبقات الدنيا والوسطى [٦٦]. كما يرى أن المال هو أكثر شيء محدد للتبادل التجارى، وقد ناقش سيميل عام ١٩٥٧ دور بيوت الأزياء كشكل إجتماعي، مؤكداً الشعور بـــ "الفردية" و"العمومية" و"الأمن الاجتماعي" وعلاقته بالناس، وبيوت الأزياء ذات الأثر المظهري والمجتمعي الذي يستعيد ذاته من استقرار تخطي الأحاسيس كظاهرة للحياة الحديثة [٦٧].

د- بورديو Pierre Bourdieu:

يعد "بورديو" من أبرز العلماء المعاصرين الذين قدموا فهمًا متعمقًا للاستهلاك خلال القرن العشرين، حيث أشار إلى عدد من المفاهيم الرئيسية للإستهلاك مثل "رأس المال الرمزى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى، السيطرة، الثقافة"(٦٨). فقد تناول بورديو فى عمله "التمايزDistinction"، أساليب حياة الطبقة الوسطى فى باريس عام ١٩٦٠، حيث قام بدراسة تظهر دورالطبقة الاجتماعية وعلاقتها بتكوين اتجاهات وطرق الاستهلاك المختلفة. وربط بورديو التذوق بالمكانة الاجتماعية حيث أفاد أن "النسق التصنيفى" يتحدد من خلال الشروط المتعلقة بمحددات المكانة وهى تعد مكونً رئيسى يحدد العلاقة برأس المال و السلع المحددة لتلك المكانة ويتحدد اختيار تلك السلع وفقًا لأنماط التذوق المختلفة التى تتحدد وفقًا للمكانة كأختيار الملابس والأثاث المنزلى(٦٩)، وكما رأى أن مفهوم "النمط المعيشى Habitus" أصبح مرتبطًا بالميول والرغبات الاجتماعية والثقافية والأنماط العامة للعيش والأسلوب المعيشى للفرد، مثل اختيار الطعام والشراب والملبس وأساليب التحدث وطريقة المشى والتعايش مع الأفراد واختيار كيفية قضاء وقت الفراغ (٧٠).

٣- الإستهلاك فى ظل آليات العولمة المختلفة:

بدأت مصر الانخراط الفعلى والجاد فى العولمة الاقتصادية، بعد توقيع الحكومة المصرية على اتفاق تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى بالتعاون مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عام ١٩٩١، ومنذ ذلك الوقت بدأ التغير فى دور الدولة الاقتصادى – الاجتماعى، تحت وطأة ما تفرضه العولمة الاقتصادية ومؤسساتها من شروط والتزامات يجب أن تخضع لها الدولة (٧١).

ويحدد إبراهيم العيسوى أهم سمات العولمة الاقتصادية فى النقاط التالية(٧٢). التحرر المتزايد للاقتصادات والاسواق الوطنية من التدخلات الحكومية، والتحول الى اقتصاد السوق الرأسمالى فى إطار برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى دول الجنوب.

١- التسارع فى معدلات نمو التجارة الدولية فى السلع والخدمات، والنمو الضخم من حركات رؤوس الاموال عبر الحدود الوطنية للدول
٢- بروز دور الشركات متعددة الجنسيات، كفاعل أساسي فى الإنتاج والتجارة عبر الحدود وفى البحث والتطوير التكنولوجى.
٣- ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولى، وازدياد درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وان كان تكاملا يفتقر الى التكافؤ، وبخاصة عندما تكون أطرافة دولاً نامية من جهة ودولا متقدمة من جهة أخرى.

٤- نمو الاتجاه الى تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية، ينظر البعض على أنها خطوة على طريق العولمة، بينما ينظر البعض الآخر إليها على أنها أداة للحماية من أخطار العولمة.

٥- ظهور مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية غير القومية، والتوسع فى الاتفاقات والمعاهدات الرامية الى تنظيم أوضاع الاقتصاد العالمى.

٦- تقلص سلطة الدولة الوطنية، وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور وطنى خالص.

٧- انتشار أنماط الإستهلاك الشعبى والثقافة الشعبية السائدة فى دول الغرب الرأسمالية، وبخاصة تلك الشائعة فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يشار اليه احيانا بالغزو الثقافى.

ويمكن تحليل ثقافة الإستهلاك فى إطار أعمال **مدرسة فرانكفورت** خاصة **ادورنو وهوركهايمر وماركوز** " وكذا أعمال **جورج لوكاش** فى تحليلاتهم لظاهرة السيولة الثقافية التى تقوم على المنطق السلعى والقيم الإستهلاكية التي تغرى الجماهير وتجذبهم نحو الشراء وبصفة خاصة الاستخدام الأمثل للرأسمالية فى اختراق الأدب والفن والأزياء للتقريب بين الثقافة الراقية والثقافة الجماهيرية وهو ما يسمى بصناعة الثقافة الإستهلاكية(٧٣). ولقد نجحت الصناعات الإعلانية والاتصالية – خاصة الأمريكية فى أن تهيمن على العالم بأسره ولقد ارتبط نجاحها فى هذا الصدد بالاستراتيجية التى أتبعتها والتى تقوم على تصدير الحياة الإستهلاكية الحرة التى يتمتع فيها الفرد بحرية الاختيار وحرية أسلوب الحياة الذى تعيشه على انها عالم سحرى جميل. ولقد نجحت هذه الصناعة فى أن تدخل الثقافة الإستهلاكية الى العالم الثالث حيث تعيش الغالبية العظمى من السكان فى حياة لا توفر لهم اسلوب حياة مثل ذلك الذى تصوره ثقافة الإستهلاك ويصبح عليهم أن يتمثلوها على مستوى التصور فحسب(٧٤). ولقد أعدت الولايات المتحدة نفسها على أنها القوة الاقتصادية الرئيسية الوحيدة التى تتوافر لديها صناعة ثقافية للشبان، قادرة على التصدير الفورى. تسارعت الى العمل فى هذا المضمار، وصارت اليوم تسيطر دون منازع على أسواق الإستهلاك الثقافى للشباب فى العالم. وتأثيرها فى ثقافة الشباب سيكون له أثر مستقبلى قوى، إذا أن شباب اليوم هم نخب المستقبل ووصول أمريكا إليهم فى عمر الشباب يعطيها أفضلية فى التأثير فيهم عندما يصبحون راشدين ونافذين فى مجتمعاتهم واقتصادياتهم (٧٥). وإذا كانت العولمة تعتمد على آليات بعضها تقليدى تم تطويره مثل الشركات المتعددة الجنسيات، وبعضها حديث مثل الآلة الإعلامية الضخمة، فإن الإستهلاك كعملية فى حد ذاتها تلعب دور هام فى اتمام أو اكتمال حلقة العولمة، وعليه فمن الطبيعى أن تحتل ثقافة الإستهلاك مكانة مهمة فى آليات عملية " اقتصاديات العولمة " لذلك فقد انتقل إقتصاد العولمة من الإنتاج الصناعى التقليدى الى إنتاج السلع، والخدمات الإستهلاكية الصلبة بالتكنولوجيا اللبنة وثيقة الصلة بالمعلومات والترفيه وأسلوب الحياة، وهى أمور تفوقت فيها الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتى يصفها

البعض بأنها " صانعة ثقافة العولمة " والمعنية بنشرها فى كافة أرجاء العالم، إذا أن العولمة تعنى فى جانب من جوانبها العديدة، تنميط العالم على الشكل الأمريكي، ونشر الثقافة الأمريكية، وهى ثقافة يحتل الإستهلاك جزءا كبيرا من تكوينها [٧٦]. وقد انتشرت ثقافة الإستهلاك عبر أليه الإعلان، حيث التملك والمحاكاة، وتقليد الآخرين، تتجسد فى الكثير من المجتمعات، وهو الأمر الذي ترتب عليه تشكل منظومة قيمية استهلاكية تتماشى وقيم الثقافة الغربية عموما، حيث تظهر رغبات، واحتياجات مصطنعه، وغير ضرورية، إلا أنها تتحول عبر آليه الإعلان، وتفشى قيم الإستهلاك، والرغبة فى تقليد الآخرين الى احتياجات أساسية. والمشكلة هى أن النهم الإستهلاكى لا نهاية له، وبالتالى فانه يخلق ضغوطاً اقتصادية مستمر على الأسرة، والمجتمع ككل، وهذا الأمر الذى يؤدى في النهاية إلى مزيد من الضغوط على الظروف الاقتصادية لتلك المجتمعات [٧٧].

ومما سبق يتضح أن الثقافة الإستهلاكية ظاهرة عالمية لا تقتصر على مجتمع بعينه أو فئة بعينها من الناس، وأنها ثقافة مادية تستهدف استهلاك السلع المادية كما أنها غالبا ما تعبر الثقافة الإستهلاكية عن ربط السلع والمنتجات بشخصيات معينة مثل نجوم السينما أو الكرة أو الشخصيات العامة الناجحة ذات الأسلوب المميز، كما أنها تغرس فى نفوس الناس طموحات إستهلاكية كبيرة، وتخلق فى تصوراتهم أحلاماً وردية، فذلك الفرد ما يلبث أن يكتشف أن هذا العالم ما هو إلا حلم جميل عندما لا يتمكن فى الواقع من الوصول إليه. وثقافة الإستهلاك الترفى ترتكز على انفاق المال على سلع كمالية وفى مناسبات غير ضرورية وتكرس الإسراف والتبذير بقصد التباهى وحب الظهور وتعويض نقص اجتماعي معين، فهو يعد مرضاً اقتصادياً اجتماعياً له مخاطرة وآثاره ولم يكن الهدف من التحليل السابق مجرد عرض للمناهج والنظريات الامبريقية المنتشرة للإستهلاك، وإنما كان الهدف هو الاستعانة بكل هذه المناقشات فى تطوير الرؤى النظرية للبحث الحالى، فقد أوضحت الباحثة بعض الرؤى التى طرحها علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع والتى يمكن تطبيقها فى تفسير ظاهرة الإستهلاك، كذلك حاولت الباحثة فى الفصل الحالى عرض مدخل نظرى يمكن الاعتماد عليه فى دراسة تأثيرات العولمة الاقتصادية على الثقافة الإستهلاكية، حيث عرض الاطار النظرى من خلال عرض سمات وآليات العولمة المختلفة وتأثيراتها على ظاهرة الإستهلاك.

٤- المقولات النظرية التى تنطلق منها الدراسة الراهنة:

من خلال العرض السابق للأطر النظرية المختلفة لتفسير العملية الاستهلاكية، من المنظور الاقتصادى والسوسيولوجى والعولمة الاقتصادية، نحاول صياغة نموذج نظرى نسعى من خلاله إلى تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة، لقد ركزت النظريات الاقتصادية فى تفسيرها لظاهرة الاستهلاك على أنه العملية التى يقوم الفرد من خلالها بعملية الشراء بهدف سد الاحتياجات والرغبات، كما ركزت على العملية التجارية وحركة البيع والشراء ومتطلبات الأسواق والمنافسة والإحتكار والتبادل التجارى والانفتاح الاقتصادى، فى حين أن النظريات السوسيولوجية قد ركزت على إشباع الاحتياجات الاجتماعية والثقافية

والفنية والمظهرية مع اختلاف منظور الاستهلاك وتباينة بتباين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة.

وتختلف المجتمعات الشرقية عن الغربية فى كثير من أنماط الحياة وأسلوب المعيشة، وغيرها، ويتميز مجتمعنا المصرى على وجه الخصوص وفى الفترة الراهنة تحديدًا على وجه الدقة، بعدة خصائص وسمات مغايرة عن المجتمعات الأخرى، لذا فنحاول انتقاء بعض الأطروحات النظرية المختلفة، والتى من خلالها يمكننا تفسير بعض أشكال ومظاهر الإستهلاك لدى الأسرة المصرية فى ظل آليات العولمة الاقتصادية وما أفرزته من تغييرات وتحولات، **ومن ثم يتكون النموذج النظرى للدراسة الراهنة من العناصر التالية :**

١. يمكننا الإستفادة من تفسيرات "بورديو" للاستهلاك، فقد نظر إلى العملية الاستهلاكية على أنها العملية التى من خلالها يقوم الفرد بالعملية الشرائية وفقًا للنمط المعيشى، حيث يحصل الفرد على المكانة الاجتماعية عن طريق الرموز والعلامات الدالة على تلك المكانة التى تبرز التمايز الطبقى والاجتماعى بين الافراد والجماعات.وقد أوضح دورالطبقة الاجتماعية وعلاقتها بتكوين اتجاهات وطرق الاستهلاك المختلفة، و أن البشر يتم تصنيفهم وفقًا لممارساتهم الاستهلاكية التى تحددها أنماطهم المعيشية المتباينة، وهوما يحدد مكانة الفرد الاجتماعية [٧٨]، ومن هذا المنطلق يمكننا أن ندرس من خلال هذه الأطروحة رمزية الاستهلاك أى ترجمة العملية الاستهلاكية للأسر وطريقة ممارسات الأسرالمصرية وكيفية استهلاكهم للرموز والعلامات التى تبرزالتمايز الطبقى لهم.

٢. ويمكننا أيضًا الاستفادة من تحليلات وتفسيرات "فيبلن" عن الاستهلاك، فقد أدرك أن السلع والبضائع تعد بمثابة صناع للوضع والمقام الاجتماعي والتشريعي و أنه ليس صحيحاً أن الفرد مستهلك رشيد يستلهم رغباته وأولوياته في استقلال عن الآخرين، بل الصحيح أن الفرد كائن اجتماعي يتأثر بمن حوله، ويحاول تقليدهم، ومن ثم فإن استهلاكه يتوقف على استهلاك الآخرين؛ فالذوق ليس أمراً فردياً بقدر ما هو تأثير جماعي ينقاد إليه الفرد في ضوء الضغوط الاجتماعية والرغبة في المسايرة والتقليد[٧٩].وأكد ڤبلن على أن سلوك الفرد الاستهلاكي يتأثر تأثراً مباشراً بسلوك الآخرين وأذواقهم، حيث يمكن أن يميل الفرد إلى شراء سلعة فقط كونه شاهدها مع الآخرين، وأن الإقبال على شراء السلعة قد لا يتأثر بارتفاع السعر، ويرجع ذلك إلى ميول الأفراد إلى التفاخر، فبالرغم من ارتفاع سعر السلعة يظل الأفراد مقبلين على شراء تلك السلعة.ومن هذا المنطلق يمكننا أن ندرس من خلال هذه التفسيرات مدى وجود هذا النوع من الاستهلاك التفاخرى المظهرى فى الأسر المصرية.

٣. ويمكن تحليل ثقافة الإستهلاك فى إطار أعمال مدرسة فرانكفورت و يمكننا الاستفادة من أطروحة كل من" ادورنو"، "هوركهايمر"، "ماركوز"، وكذا أعمال "جورج لوكاش"، فى تحليلاتهم لظاهرة السيولة الثقافية التى تقوم على المنطق السلعى والقيم الإستهلاكية

التي تغرى الجماهير وتجذبهم نحو الشراء وبصفة خاصة الاستخدام الأمثل للرأسمالية فى اختراق الأدب والفن والأزياء للتقريب بين الثقافة الراقية والثقافة الجماهيرية وهو ما يسمى بصناعة الثقافة الإستهلاكية (٨٠). حيث تفيدنا هذه الأعمال فى التعرف على مدى تأثير العولمة الإقتصادية والثقافية على تغيير الثقافة الاستهلاكية للأسر المصرية.

ومن خلال الأطروحات النظرية السابقة تنطلق الدراسة الراهنة ويتم تحليل وتفسير الظاهرة محل الدراسة.

سابعًا:الدراسات السابقة

مما لا شك فيه أن الدراسات السابقة، وخاصة تلك التي ترتبط بالظاهرة موضوع الدراسة تعود بالفائدة على الباحثة في دراستها الراهنة، فالدراسات السابقة ثراء من المعلومات، وتسهم في تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف، كما تجنب الباحث تكرار ما سبق من جهود مبذولة، بالإضافة إلى أنها تثرى معرفة الباحث باطلاعها على المناهج العلمية المختلفة والمستخدمة أو المستعان بها في الدراسات السابقة، أيضا فان نتائجها تعد نقطة بداية لدراسات أخرى، هذا وأية دراسة تخلو من الاستعراض النقدي لما سبقتها من دراسات متشابهة تعد من وجهة النظر المنهجية دراسة غير مكتملة(٨١). جاءت هذه الدراسات على عدة محاور أساسية وتتمثل فى:

١- الدراسات التي تناولت العولمة الاقتصادية

٢- الدراسات التي تناولت مظاهر الاستهلاك الأسرى

١: الدراسات التي تناولت العولمة الاقتصادية :-

(أ) تأثير العولمة على ثقافة الشباب المصري(٨٢)

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف عل تأثيرات العولمة على الثقافة الاقتصادية للشباب والتعرف على تأثيرات العولمة على كل من الثقافة والدينية الاجتماعية للشباب وأيضا تأثيرات العولمة على الثقافة السياسية للشباب. وقد حاول الباحث دراسة موضوع البحث بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لتقرير خصائص مشكلة البحث ودراسة ظروفها المحيطة واعتمد البحث على طريقة المسح بالعينة واختيار عينة البحث من الشباب موزعة بالتساوى حسب النوع وقد اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للبحث وطبقت على عينة من الشباب قوامها ٤٠٠ مفردة تمثل السياقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة كما تمثل الذكور والإناث بصورة متساوية.**وكان من أهم نتائج الدراسة** أن العولمة بأنماطها الاستهلاكية تؤدى إلى تراجع قيمة الادخار والإنتاج في مواجهة قيمة الاستهلاك، وقد تراجعت قيمة المنتج الوطني عند الشباب في ظل المنافسة غير المتكافئة. كما تؤثر متابعة الشباب للثقافة الأجنبية على بعض المظاهر الاجتماعية في ثقافة الشباب والتي يتمثل أهمها في ضعف العلاقات الأسرية وزيادة نسبة وزيادة نسبة الانحراف. كما أثبتت الدراسة أن هناك تفضيل الشباب للتكنولوجيا وما ينتج عنها من منتجات مادية أو رمزية سلع، أغاني وأفلام واتصالات... الخ ومحاولة اقتناء هذه المنتجات واستخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة. ووجود اقبال نسبة كبيرة من الشباب

على مسايرة الموضات العالمية في الأكل والملبس وقصات الشعر وسماع الأغاني والموسيقى العالمية الحديثة واستخدام المفردات الأجنبية في الحديث.

(ب) العولمة الاقتصادية والدور الاجتماعي للدولة (٨٣)

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الدولة استجابة لضغوط ومتطلبات العولمة.كما تهدف إلى التعرف على فاعلية هذه السياسات والتشريعات في الحد من الآثار السلبية لعولمة الاقتصاد المصري على مختلف فئات المجتمع. وتهدف أيضا إلى التعرف على انعكاسات هذه السياسات والتشريعات على الدور الاجتماعي للدولة داخل المجتمع والتعرف على أهم الأسس التي ينبغي توافرها في السياسات والتشريعات الاجتماعية للدولة من اجل تعزيز دورها الاجتماعي تجاه المواطنين.**وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة** أن هناك حاجة ماسة لاعتماد سياسات اجتماعية فعالة، تتكامل مع السياسات العامة للدولة وعلى رأسها السياسات الاقتصادية، من اجل تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي، وحماية المجتمع من التفكك والانهيار.كما أن هناك ضرورة لدراسة التجارب الدولية الناجحة فى التعامل الفعال مع العولمة الاقتصادية ومحولة الاستفادة منها على الصعيد المحلى لتعزيز قدرات الموطنين وحمايتهم من تقلبات الأسواق، وتوفير الحماية الاجتماعية وتحقيق العدالة والمساواة.وإن الدولة مطالبة بإعادة التفكير الجدي في اختياراتها الاقتصادية وانحيازاتها الطبقية، ومراجعة سياستها وتشريعاتها مراجعة شاملة، للعمل على استعادة دورها الاجتماعي المفقود من اجل صالح الوطن والمواطنين : وقبل ذلك من اجل مصلحة الدولة نفسها، حتى تستمر في الوجود بصفة شرعية، وبعيدا عن الاضطرابات السياسات الاجتماعية التي يمكن أن تعصف بها.

(ج)العولمة وتغيير نمط حياة الأسر الصينية المهاجرة للولايات المتحدة الأمريكية (٨٤)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثر نمط حياة هذه الأسر المهاجرة بالثقافة الأمريكية باعتبارها رمزا لثقافة العولمة، والتعرف على مدى تمسك الأسر الصينية المهاجرة بالطقوس التقليدية للزواج وفقا للثقافة الصينية.ومعدلات الطلاق بين هذه الأسر وارتباطها بنمط الحياة الأمريكي القائم على الفردية والمصلحة الذاتية.والكشف عن علاقة الإباء والأمهات بالأبناء هل علاقة قوية مترابطة ام أنها علاقة قائمة على المصلحة المادية كما هو قائم في النظام الأمريكي.**وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة** أن الأسر الصينية التي هاجرت للولايات المتحدة منذ فترة طويلة أصبحت لا تهتم بطقوس الزواج الصينية عندما يقومون بتزويج أبنائهم، فأنهم اتجهوا بأتباع العادات الأمريكية في الزواج وهذا دليل على تأثرهم بنمط الثقافة الأمريكية باعتباره رمزا للعولمة الثقافية كما ارتفعت معدلات الطلاق بين هذه الأسر وهذا دليل على سيطرة تفكك الاجتماعي على نمط العلاقات الزوجية في الأسر الصينية المهاجرة للولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن كانت القيم التراثية الصينية تحث الأبناء على احترام الآباء، إلا انه نظرا للثقافة المادية وثقافة المصلحة في العلاقات بين البشر أصبح الأبناء ينظرون للآباء

على أنهم مصدر للحاجات المادية فقط، فالعلاقة مادية خالية من المشاعر الإنسانية، وبذلك أثرت العولمة الثقافية على الأسر الصينية.

٢- الدراسات التي تناولت مظاهر الاستهلاك:

(أ)الأسرة الحضرية وثقافة الاستهلاك "دراسة ميدانية فى مدينة بنى سويف" (٨٥)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل: (الدخل، التعليم، والمهنة، والسفر للخارج) وأثرها في تحديد الفروق في الثقافة الاستهلاكية، كما تهدف إلى تحديد الثقافة المادية للاستهلاك التي تتمثل في رصدكم الممتلكات ونوعيتها، ومعرفة أي بنود الاستهلاك تحظى بالأولوية لدى الأسر، وكذا معرفة الكمالي والضروري من السلع، و معرفة نمط استهلاك كل من الغذاء، المسكن، الملبس، العلاج، التعليم، السفر، والترفيه....بالاضافة إلى تحديد الثقافة الامادية للاستهلاك التي تتمثل في قياس قيم المكانة الاجتماعية، وقيم المظهرية، والعادات الاجتماعية، ومعرفة التطلعات الاستهلاكية للأسر.**وأسفرت هذه الدراسة عن عدة نتائج من أهمها:** أن هناك علاقة وثيقة بين دخل الأسرة، وبين قائمة السلع التي تسعى لامتلاكها، كما أن الدخل يحدد أهمية السلع من حيث كونها ضرورية أم كمالية، فكلما زاد دخل الأسرة كلما زادت قائمة السلع الضرورية. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين عمر الحياة الزوجية وبين حرصها على العادات الاستهلاكية، وكلما كان عمر الحياة الزوجية حديثا كلما قل حرصها على العادات الاستهلاكية كالاحتفال بأعياد الميلاد وعمل كعك عيد الفطر والأضحية في عيد الأضحى، كما أشارت نتائج الدراسة إلى تنامي ظهور قيم المظهرية وكذلك قيم التبذير والعادات الاجتماعية ولسفر الأسرة علاقة قوية جدا في التأثير على هذه القيم.

(ب)الاستهلاك لدى فئات مختلفة من الشباب بمدينة القاهرة(٨٦)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على صور الاستهلاك المادي لدى فئات الشباب المختلفة وتباينها بتابين المستويات الاجتماعية والاقتصادية، والتعرف على صور الاستهلاك الثقافي وممارسات وقت الفراغ لدى فئات الشباب المختلفة، والكشف عن الاستخدامات الرمزية والمعنوية للاستهلاك، والكشف عن العوامل المؤثرة على السلوك الاستهلاكي لدى فئات الشباب المختلفة والتعرف على طبيعة الدور الذي تمارسه وسائل الاستهلاك الجديدة في تيسير العملية الاستهلاكية لدى فئات الشباب المختلفة. وتوخت هذة الدراسة إستراتيجية بحثية تقوم على جمع بيانات تفصيلية عن عدد من الحالات.وقد إستعانت بالأسلوب الكيفى فى جمع المادة، وقد أعتمدت على أداة المقابلة المتعمقة ذات الأسئلة المفتوحة كأداة أساسية بالإضافة إلى إستخدام الملاحظة والإستعانة بالأخبارين.وقد تم إختيار حالات الدراسة وفقا لمعايير طبقية، حيث تم إختيار ثلاث مناطق سكنية بمدينة القاهرة تمثل كل منطقة شريحة اجتماعية طبقية معينة.**ومن ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة** حدوث تحول وتفكك في مفهوم المائدة التقليدية، وتحولها إلى إشكال جديدة من الموائد المتنقلة وتتمثل فى الأطعمة الدليفرى وأظهرت الدراسة إستخدام الشباب لزخم

هائل ومتنوع من السلع الثقافية والتكنولوجية كالبلاى ستشين والانترنت وارتياد مولات التسويق. بالإضافه إلى إنتشار الوسائل الجديدة للاستهلاك بين فئات الشباب المختلفة وتيسيرها للممارسات الاستهلاكية فمطاعم الوجبات السريعة من أكثر الوسائل انتشارا بين شباب الشرائح الأعلى بينما اقتصرت كروت الائتمان على اسر الشرائح الأعلى، كما انتشر الشراء عبر التليفزيون لدى إناث الشرائح الأدنى. وان النمط المعيشي لشباب الشرائح الأعلى وفر لهم ممتلكات وسلعا مميزة. عملت على تمايزهم اجتماعيا فى الوقت الذي يحيا شباب الشرائح الأدنى في ظل نمط معيشي لا يؤهلهم للدخول في ممارسات استهلاكية ومن ينعدم تمايزهم اجتماعيا ومن هنا فلانقسام بين فئات الشباب المختلفة في حقل الاستهلاك هو أمر حتمي.

(ج) المحددات الثقافية والاجتماعية لأنماط الاستهلاك "مجتمع عشوائى بحى البساتين"(٨٧)

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي أهم خصائص ثقافة الاستهلاك في المجتمع العشوائي، والكشف عن المحددات الاجتماعية والثقافية التي تشكل سلوك المستهلك داخل المجتمعات العشوائية، وكذلك العناصر التسويقية المختلفة المؤثرة علي نمط الاستهلاك في المجتمعات العشوائية، وأيضا تأثير المتغيرات الاقتصادية علي استهلاك المجتمعات العشوائية الفقيرة، والتعرف علي المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة في سلوك المستهلك والقيم المختلفة التي تلعب دورا في استهلاك السلع داخل المجتمعات العشوائية.**وقد أستخدمت الدراسة منهج** المسح الإجتماعى بالعينة العشوائية، والمنهج الأنثروبولوجى، وتكونت العينة من ٢٠٠أسرة، وأختارت الدراسة منطقة العرب "عزبة فهمى"بحى البساتين فى القاهرة كمنطقة عشوائية للدراسة الميدانية، وقد أعتمدت الدراسة على المقابلة المتعمقة والملاحظة فى جمع البيانات وقد إستخدمت أسلوب التحليل الكمى والكيفى فى التحليل.**ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن** انتشار مجال تجارة البضائع المستعملة وبيعها بالتقسيط داخل مجتمع الدراسة ، كما كشفت الدراسة انتظام شراء الوجبات الغذائية في الأسرة يكون يوم بيوم ، وأن شراء الملابس يكون في الضرورة القصوى من الاحتياج ، كما توصلت الدراسة إلي أن مجتمع الدراسة لا يهتم بالمظاهر ، كما أن الذهاب إلي الأسواق لا يعني بالضرورة زيادة الاستهلاك ، كما أن الزوجة هي المسئولة عن تنظيم الاستهلاك ، وتوصلت الدراسة أيضا إلي إن الحالة المادية للأسرة تؤثر بشكل مباشر علي الاستهلاك ، وانفراد المجتمع يؤمنون بأهمية العمل لزيادة دخولهم.

٣- التعقيب بشكل عام على الدراسات السابقة.

ساعدت الدراسات السابقة على بناء خطة البحث واختيار الإطار النظري المناسب والتعرف على كيفية صياغة تساؤلات الدراسة، كما أدركنا من خلالها المنهج والأدوات المناسبة وأيضا اختيار العينة وتحليل نتائج الدراسة.

١- كما ساعدت على إمداد الباحثة بالمعلومات والأفكار والنتائج التي تدور حول موضوع الدراسة، ويمكن أن تستفيد منها الباحثة.
٢- ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة كونت الباحثة وجهة النظر المختلفة وحاولت الكشف عن ما هو جديد.
٣- كما علقت الدراسات السابقة على مساعدة الباحثة على تفادي الصعوبات التي تعرض لها الآخرين.
٤- حاولت الباحثة وضع كيانا مستقلا للدراسة الراهنة، من خلال التعرف على الدراسات السابقة ودراستها.

ويتضح من خلال العرض السابق للدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة الراهنة أن الاقتصاد لم يعد وحده هو الطريق لفهم سلوك المستهلك وإنما أصبحت الثقافة الاستهلاكية عنصرا هاما من عناصر كل ثقافة وان العولمة تعمل على تغيير انساق القيم.

و قد ركزت هذة الدراسات على قضية أساسية وهي تأثير العولمة على الثقافة الاستهلاكية والتنمية الاجتماعية وتغيير انساق القيم والدور الاجتماعي للدولة وتأثير العولمة على الشباب وبوجه خاص والأسرة بوجه عام ومن ثم المجتمع.

كما تتداخل وتتلاقي مع الدراسة الراهنة في بعض النقاط. و اختلفت في نقاط أخرى عديدة، وكان لهذا الاختلاف ما يميز كل دراسة عن الأخرى ويجعل لها خصوصية ذاتية، حيث اختلفت أحيانا الإجراءات المنهجية للدراسات سواء كانت دراسات اجتماعيه أو اقتصادية، كما تختلف تبعا لاختلفا مجتمع كل دراسة، وقد استفادت الباحثة من هذا التنوع للدراسات السابقة في دراستها الراهنة.

ومن خلال الموضوعات المتعلقة بالعولمة الاقتصادية وأثرها على الأسرة والمجتمع، حاولت الدراسة الراهنة ان تتناول القضية من زوايا مختلفة عن الدراسات السابقة، كما مدتنا الدراسات السابقة ببعض الجوانب الأساسية، فهناك دراسات ركزت على تأثير العولمة في تنمية المجتمع وأخرى ركزت على تأثير العولمة على ثقافة الشباب المصري وأخرى تدور حول العولمة الاقتصادية والدور الاجتماعي للدولة وأخرى على ثقافة الاستهلاك والتنمية الاجتماعية.

كما أن تلك الدراسات متباينة المداخل النظرية والأطر المنهجية التي استندت إليها كما اختلف كل منهم في تناوله لمشكلة الدراسة الخاصة به وتعتبر الباحثة أن هذا هو أكثر استفادة لها من التراث العلمي والنظري للدراسات السابقة التي قامت بدراستها.

ومن ثم فيساعد التراث العلمي والنظري للدراسات السابقة على وضع إستراتيجية خاصة مميزة للدراسة الراهنة ومن خلال نقاط الضعف التي تركوها الآخرين تركز الدراسة الراهنة حتى تكمل كل دراسة الدراسات التي سبقتها مما يعد بالنفع والفائدة.

ثامنًا:الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

١- مناهج الدراسة

وقد أعتمدت الدراسة على كل من:

أ ــ المنهج الوصفى التحليلى

ب ــ منهج المسح الإجتماعى بإستخدام العينة

٢- أدوات الدراسة

قد إعتمدت الباحثة فى جمع بيانات الدراسة من أفراد العينة على :

أ ــ صحيفة الإستبيان ب ــ الوثائق والسجلات الرسمية

ج ــ المعالجات الإحصائية د ــ الملاحظة

٣- مجالات الدراسه

أ-المجال الجغرافى

اجريت الدراسة الميدانية في محافظة الجيزة، ونتيجة لكبر مساحة المحافظة والتى تبلغ ١.٦ كم٢، أى ما يعادل ٨.٥% من المساحة الإجمالية لمصر(٨٨) ، ومن أجل تمثيلها تمثيل جغرافياً صحيحًا بكل شرائحها الاجتماعية المختلفة. فقد تم إنتقاء ثلاثة مناطق سكنية فى محافظة الجيزة تمثل خصائص جغرافية متباينة "حضر، شبه حضر، ريف". وفى ضوء هذا تم إنتقاء المناطق التالية:

١. منطقتى الدقى والعجوزة لتمثل المناطق الحضرية.

٢. حى بولاق الدكرور ليمثل المناطق الشبه حضرية.

٣. مركز ومدينة أبو النمرس متمثلة فى "قرية المنوات وميت شماس وميت قادوس"، لتمثيل المناطق الريفية.

ب-المجال البشرى:

تم اختيارعينة عمدية قوامها ٣٠٠ مفردة من أرباب الأسر مقسمة بالتساوى بين الثلاث مناطق "حضر، شبه حضر، ريف"، مع مراعاة توافر الشرائح الاجتماعية المتباينة وقد تم هذا من خلال الرجوع الى مؤشرات التنميه البشريه على مستوى محافظة الجيزه.

تاسعًا: خصائص العينة

١-الخصائص النوعية:

جدول رقم(١)

يوضح توزيع المبحوثين وفقًا للنوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	١٩٠	٦٣.٣
أنثى	١١٠	٣٦.٧
الإجمالى	٣٠٠	%١٠٠

ونلاحظ من الجدول السابق تنوع عينة الدراسة ما بين الذكور والإناث فى حين زيادة نسبة الذكور على الإناث وتبلغ ٦٣% من إجمالى حجم العينة.

٢-الخصائص العمرية:

جدول رقم(٢)

يوضح توزيع المبحوثين وفقا للعمر.

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٢٠	١٠	٣.٣
٢٠-	١٠٨	٣٦
٤٠-	١٥٤	٥١.٣
٦٠-	٢٨	٩.٣
الإجمالى	٣٠٠	%١٠٠

ونلاحظ من الجدول السابق تمحور المبحوثين حول الفئة العمرية : أقل من٢٠ عام إلى أكثر من ٦٠ عاما.

٣-خصائص المستوى التعليمى

جدول رقم(٣)

يوضح توزيع المبحوثين وفقا للمستوى التعليمى.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمى	١٨	٦
يقرأ ويكتب	٢٦	٨.٧
أقل من المتوسط	١٨	٦
مؤهل متوسط	٥٨	١٩.٣
مؤهل عالى	١٥٤	٥١.٣
أعلى من الجامعى	٢٦	٨.٧
الإجمالى	٣٠٠	%١٠٠

ونلاحظ من الجدول السابق وجود تفاوت فى المستويات التعليمية لعينة الدراسة، فى حين زيادة نسبة الحاصلين على المؤهل العالى لتصل إلى ٥١% من إجمالى حجم العينة.

٤-خصائص العينة من حيث محل الإقامة:

جدول رقم(٤)

يوضح توزيع المبحوثين وفقا لمحل الإقامة.

محل الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
حضر	١٠٠	٣٣.٣
شبه حضر	١٠٠	٣٣.٣
ريف	١٠٠	٣٣.٣
الإجمالى	٣٠٠	%١٠٠

نلاحظ من الجدول السابق أن حالات الدراسة تناصفت بالتساوى بين الحضر وشبة الحضر والريف.

٥-خصائص العينة من حيث عدد أفراد الأسرة:

جدول رقم(٥)

يوضح توزيع المبحوثين وفقًا لعدد أفراد الأسرة.

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
من ١ إلى ٤	١٤٢	٤٧.٣
من ٥ إلى ٩	١٥٠	٥٠
من ١٠ فأكثر	٨	٢.٧
الإجمالى	٣٠٠	%١٠٠

نلاحظ من الجدول السابق تفاوت فى عدد أفراد الأسر وكانت أكبر نسبة هى من ٥:٩أفراد، وبلغت ٥٠%من إجمالى حجم العينة.

٦-خصائص العينة من حيث طبيعة العمل:

جدول رقم(٦)

يوضح توزيع المبحوثين وفقًا للمهنة.

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
أعمال حرة	٤٤	١٤.٧
قطاع خاص	٩٨	٣٢.٧
قطاع حكومى	٧٢	٢٤
تجارة	١٨	٦
حرفى	٣٠	١٠
أخرى تذكر	٣٨	١٢.٧
الإجمالى	٣٠٠	%١٠٠

ونلاحظ من الجدول السابق اختلاف المهن لأفراد العينة، وحصول من يعمل بالقطاع الخاص على أعلى نسبة وتبلغ ٣٢.٧% من اجمالى حجم العينة.

٧-خصائص العينة من حيث المستوى الاقتصادى(الدخل):

جدول رقم(٧)

يوضح توزيع المبحوثين وفقًا للدخل.

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠٠	٢٢	٧.٣
١٠٠٠-	٩٠	٣٠
٢٠٠٠-	٧٠	٢٣.٣
٣٠٠٠-	٥٤	١٨

٤٠٠٠-	٣٤	١١.٣
٥٠٠٠-	٣٠	١٠
الإجمالى	٣٠٠	%١٠٠

نلاحظ من خلال الجدول السابق وجود تفاوت فى الدخل بين أفراد العينة، وكانت أعلى نسبتين على التوالى لمن يتراوح دخلهم بين ١٠٠٠فأكثر، ٢٠٠٠فأكثر، يليهم ٣٠٠٠فأكثر؛مما يدل على زيادة نسبة الشريحة الاجتماعية الدنيا والوسطى بمجتمع الدراسة.

عاشرًا: نتائج الدراسة

مدى تأثير العولمة الاقتصادية على الاسرة:

الانفتاح الاقتصادى وأثارة:

- يتضح من خلال نتائج الدراسة أنه قد جاء فى المرتبة الأولى من أفادوا أن من أهم أثار تزايد السلع وإختلاف أنواعها وماركاتها هى زيادة الشراهة الإستهلاكية وجاء ذلك بنسبة مئوية قدرها (٥٧.٣%)، ثم يليها فى المرتبة الثانية من أفادوا أن إرتفاع تكاليف الزواج ومتطلباته من أهم أثار تزايد السلع وإختلاف أنواعها وماركتها وذلك بنسبة (٣٠%)من إجمالى حجم العينة، وجاء فى المرتبة الثالثة بنسبة (٢٢.٧%)من أفادوا أن من أثار تزايد السلع هى زيادة نسبة الفساد، وفى المرتبة الرابعة وبنسبة مئوية قدرها (١٨.٧%)من أفاد بتراجع قيمة الإدخار، ثم جاء فى المرتبة الخامسة أخرى تذكر وبنسبة مئوية قدرها (٥.٣%)ومن بينهم من أفاد أنه لا يعرف ومن أفاد أن زيادة نسبة السلع أدت إلى انتشار وتفشى الفقر والجوع والحرمان.**ونستنتج مما سبق أن تزايد السلع بالأسواق واختلاف أنواعها وماركاتها، لها العديد من الأثار خاصة زيادة الشراهة الإستهلاكية وإرتفاع تكاليف الزواج وزيادة نسبة الفساد.**
- كما تبين أن نسبة تواجد السلع المستوردة بالأسواق كبيرة بنسبة قدرها (٥٠.٧%)من إجمالى حجم العينة، وفى المرتبة الثانية وبنسبة مئوية قدرها (٢٩.٣%)من إجمالى حجم العينة من أفادوا أن نسبة تواجد تواجد السلع المستوردة بالأسواق متوسطة، وفى المرتبة الأخيرة وبنسبة (٢٠%)من إجمالى حجم العينة من أفادوا أن نسبة تواجد السلع المستوردة ضعيفة.**ونستنتج مما سبق أن هناك نسبة كبيرة من السلع المستوردة بالأسواق تهيمن على السوق المحلى وتنافس المنتجات المحلية وتشكل خطرًا على الإقتصاد والتجارة الوطنية.**

اثر الغلاء وارتفاع الاسعار:

- تبين أن هناك تأثير لإرتفاع الأسعار على نسبة شراء السلع حيث أدت إلى قلة نسبة الشراء وكان ذلك فى المرتبة الأولى بنسبة مئوية قدرها (٦٠.٧%)من إجمالى حجم العينة، وجاء ت فى المرتبة الثانية انها أدت إلى شراء الضروريات فقط بنسبة مئوية قدرها (٥٤%)من إجمالى حجم العينة، وفى المرتبة الثالثة لم يؤثر بنسبة مئوية قدرها

(٦%)من إجمالى حجم العينة، ثم جاءت أخرى تذكر فى المرتبة الرابعة بنسبة مئوية قدرها (٢.٧%)من إجمالى حجم العينة، وفى المرتبة الخامسة والأخيرة أدت إلى زيادة نسبة الشراء بنسبة مئوية قدرها (٢%)من إجمالى حجم العينة.**ومما سبق نستنتج أن ارتفاع الأسعار مشكلة تواجه الأسر المصرية وقد أدت إلى قلة نسبة الشراء والإكتفاء بشراء الضروريات فقط، مما يؤثر سلبًا على الأسرة وخاصة أرباب الأسر لما يتحملوا من مشقة فى التماشى مع ارتفاع الأسعار كونهم المسئول الأول على كفالة الأسرة وتلبية كافة إحتياجاتها، مما كان له تأثير سئ على ارباب الاسر من آثار نفسية وضغوط، قد أدت إلى اتجاه اغلب ارباب الاسر للبحث عن اكثر من وظيفة _إن وجدت_ فى ظل تفشى ظاهرة البطالة.**

معدل استهلاك الاسرة للسلع والخدمات:

مدى تأثير المستوى الاقتصادى للاسرة على مظاهر الاستهلاك:

- تبين أن أكثر السلع والخدمات الضرورية بالنسبة للأسرة جاء فى الترتيب الأول السلع الغذائية بنسبة مئوية بلغت (٩١.٦٧%)من إجمالى حجم العينة، وقدجاء فى الترتيب الثانى الكهرباء والمياه والغاز بنسبة مئوية بلغت(٨٣.٣٣%)من إجمالى حجم العينة، وجاء فى الترتيب الثالث السلع المعمرة بنسبة مئوية بلغت(٨١.٣٣%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الرابع الأجهزة الكهربائية بنسبة مئوية بلغت(٧٥.٣٣%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الخامس الأدوات المنزلية بنسبة مئوية بلغت(٧٢.٣٣%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب السادس الأنترنت والمحمول بنسبة مئوية بلغت(٦٣.٣٣%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب السابع السيارة بنسبة مئوية بلغت(٥٨.٣٣%)من إجمالى حجم العينة، وجاء فى الترتيب الأخير التحف والجاليرى بنسبة مئوية بلغت(٤٠%)من إجمالى حجم العينة. **ونستنتج مما سبق أن السلع الغذائية هى أكثر السلع الضرورية للأسرة لإشباع الحاجات البيولوجية الملحة للانسان وهى الطعام والشراب، يليها الكهرباء والمياه والغاز فقد أصبحت الحاجة إلى تلك الخدمات ملحة أيضًا لدى جميع الأسر ولا يمكن الاستغناء عنها والعيش بدونها.فى حين أجمعت غالبية الأسر على وجود التحف والجاليرى فى الترتيب الأخير من الاحتياجات.**
- وفيما يخص مدى تفضيل الأسرة التسوق من المولات الكبيرة والهايبر ماركت، فقد جاء فى المرتبة الأولى الإجابة بنعم وبنسبة مئوية قدرها (٥٩%)من إجمالى حجم العينة، ثم جاء فى المرتبة الثانية الإجابة بلا نفضل الشراء من هذة المولات وبنسبة مئوية قدرها (٤١%) من إجمالى حجم العينة.**ونستخلص مما سبق أن أغلب الأسر تفضل الشراء من الهايبرماركت والمولات الكبيرة كونها تتوافرفيها جميع المنتجات وتقوم بعمل عروض وخصومات دورية بالإضافة إلى المعاملة الجيدة ونظافة المكان.**
- أما فيما يخص الشراء من المجمعات الإستهلاكية أو منافذ البيع المدعمة أو السيارات المتنقلة التابعة لوزارة التموين أو الجيش، فقد جاء فى المرتبة الأولى الإجابة بنعم

وبنسبة مئوية بلغت (٦١.٣%)من إجمالى حجم العينة، وفى المرتبة الثانية الإجابة بلا وبنسبة مئوية بلغت (٣٨.٧%)من إجمالى حجم العينة.**ونستنتج مما سبق إتجاه الأفراد إلى الشراء من تلك الأماكن للإستفادة من السعر المدعم والأرخص وهروبًا من الغلاء وإرتفاع الأسعار.**

١- العوامل المؤثرة فى الاستهلاك:

أ - مدى تأثير عمل كل من الزوجين على مظاهر الاستهلاك الاسرى:

- فيما يتعلق بالمشاركة بين الزوجين فى المصاريف فقد تبين وجود مشاركة كبيرة للزوجة فى المصاريف حيث أحتلت المرتبة الأولى وبنسبة مئوية بلغت(٣٨%) وجاء فى المرتبة الثانية المشاركة الضعيفة وبلغت نسبتها(٣٢.٧%)، وفى المرتبة الثالثة لا يوجد مشاركة وبنسبة مئوية بلغت(٢٩.٣%)من إجمالى حجم العينة، **ونستنتج مما سبق شعور الزوجة بالمسئولية تجاه الأسرة ومساندتها ومشاركتها فى الأعباء المالية.**

ب- العوامل الخارجية المؤثرة فى الاستهلاك

- وفيما يخص تأثير الاعلانات فقد تبين ارتفاع نسبة تأثير الاعلانات فى العمل على زيادة استهلاك الأسرة بما تمتلكه من تأثيرات مختلفة.
- كما أتضح زيادة نسبة التأثير للإعلانات المرئية وقد يرجع ذلك إلى كونها تلفت الانتباه والتركيز بصورة أقوى مع مشاهدة السلعة.

ج - مدى تأثيرالتنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد والمحاكاة على الاستهلاك:

- وفيما يتعلق بأن المبالغة فى إقناء السلع الفاخرة تجعل الفرد أكثر أهتمامًا ممن حوله فقد جاء ذلك بنسبة مئوية بلغت (٥٤.٧%)من إجمالى حجم العينة، وجاء فى الترتيب الثانى من أفاد بلا وكان ذلك بنسبة مئوية بلغت (٤٥.٣)من إجمالى حجم العينة.**مما سبق نستنتج أن أقتناء السلع الفاخرة والمباهاة تزيد من إرتفاع مكانة الأسرة.**
- وبالنسبة لمحاولة العمل على ترشيد استهلاك الأسرة، فقد جاء فى الترتيب الأول من أفادوا بنعم بنسبة مئوية بلغت (٨٩%)من إجمالى حجم العينة فى حين من أفادوا ب لا كان ذلك بنسبة مئوية بلغت (١٠,٧%)من إجمالى حجم العينة.**ومما سبق نستنتج أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يحاولوا ترشيد استهلاك الأسرة ويرجع السبب فى ذلك إلى الشعور بحالة الغلاء ومحاولة التعايش فى حدود الدخل المتاح للأسرة.**

دور الدولة وقياس مدى الوعى بجهازحماية المستهلك والجمعيات الاهلية:

- وفيما يخص دور الجهاز والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حماية المستهلك قد جاء فى الترتيب الأول تلقى الشكاوى والعمل على حلها بنسبة مئوية بلغت(٦٧,٦%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الثانى نشر التوعية بقانون حماية المستهلك بنسبة مئوية بلغت(٣٠,٩%)من إجمالى حجم العينة وفى الترتيب الثالث رصد الأسواق ومراقبة الأسعار بنسبة مئوية بلغت (٢٧.٩%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الرابع مكافحة الغش والفساد بنسبة مئوية بلغت(٢٥%)من إجمالى حجم العينة ،وفى

الترتيب الخامس إحالة الشكاوى عدم الإختصاص إلى الجهات المختصة وتوجية الشاكين بنسبة مئوية بلغت(١٣,٢%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب السادس على التوالى رصد الظواهر وتقديم المقترحات والحلول، وإعداد البحوث والدراسات بتكرار بنسبة مئوية بلغت(٧,٤%)من إجمالى حجم العينة، وجاء فى الترتيب السابع إحالة الشكاوى إلى النيابة من قبل الجهاز بنسبة مئوية بلغت(٥,٩%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الثامن متابعة خدمة ما بعد البيع بنسبة مئوية بلغت(٢,٩%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب التاسع رفع الجمعيات للدعاوى القضائية بنسبة مئوية بلغت(٠,١%)من إجمالى حجم العينة.**ونستنتج مما سبق أن أكثر الأدوارالهامة للجهاز والجمعيات الأهلية لحماية المستهلك هم تلقى الشكاوى والعمل على حلها بلإضافة إلى نشر التوعية ورصد الأسواق ومراقبة الأسعار.**

- أما فيما يتعلق بالدور الذى يجب أن يقدمه الفرد للمساعدة فى حل المشاكل الإقتصادية جاء فى الترتيب الأول الإستخدام الجيد للمنتجات بنسبة مئوية بلغت(٦٤.٧٥) من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الثانى الحد من شراء السلع المستوردة بنسبة مئوية بلغت(٤٣.٣%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الثالث أخرى تذكر بنسبة مئوية بلغت (٤٢%) من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الرابع إتقان العمل بتكرار بنسبة مئوية بلغت(٣٠%)، وفى الترتيب الخامس تشجيع المنتج المحلى بنسبة مئوية بلغت(٢٧.٣%) من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب السادس توعية الأبناء والأصدقاء والأقارب بنسبة مئوية بلغت (٢٠%) من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب السابع ترشيد الإستهلاك بنسبة مئوية بلغت (٢%) من إجمالى حجم العينة، **ومما سبق نستنتج أن من أهم الأدوار التى يجب أن يقدمها الفرد للمشاركة فى حل المشاكل الإقتصادية هو الإستخدام الجيد للمنتجات ووالحد من شراء السلع المستوردة وإتقان العمل وتشجيع المنتج المحلى ونشر التوعية والقيام بترشيد الإستهلاك.**
- وفيما يخص الدور الذى ينبغى أن تقوم بها الدولة لإشباع حقوق المواطنين الإقتصادية جاء فى الترتيب الأول تحقيق العدالة الإجتماعية ومحاربة الفساد بنسبة مئوية بلغت(٦١.٣%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الثانى القضاء على الغلاء وإرتفاع الأسعار بنسبة مئوية بلغت (٥٢.٧%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الثالث توفير كافة السلع والخدمات بنسبة مئوية بلغت (٤٩.٣%) من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الرابع توفير فرص عمل بنسبة مئوية قدرها (٣٩.٣%) من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الخامس على التوالى زيادة الأجور، و تحسين إقتصاد الدولة بنسبة مئوية بلغت(٢٤%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب السادس تحسين مستوى الجودة للمنتجات والخدمات بنسبة مئوية بلغت (٢٢.٧%) من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب السابع دعم المؤسسات والهيئات المنوطة بحماية المستهلك بنسبة مئوية بلغت(٢٠%)من إجمالى حجم العينة، وفى الترتيب الثامن أخرى تذكر بنسبة مئوية بلغت(٤%)من إجمالى حجم العينة، **ومما سبق نستنتج أن من أهم**

الأدوار التى ينبغى أن تقوم بها الدولة لإشباع حقوق المواطنين الإقتصادية هى تحقيق العدالة الإجتماعية ومحاربة الفساد، و القضاء على الغلاء وإرتفاع الأسعار، و توفير كافة السلع والخدمات، و توفير فرص عمل و زيادة الأجور، و تحسين إقتصاد الدولة.

العلاقات الإرتباطية

جدول رقم (٨)

يوضح العلاقة بين الدخل والشراء من المجمعات ومنافذ البيع المدعمة

الدخل / الشراء من المجمعات الاستهلاكية أو منافذ البيع المدعمة	أقل من ١٠٠٠	١٠٠٠-	٢٠٠٠-	٣٠٠٠-	٤٠٠٠-	٥٠٠٠-	مجموع	كا٢	الدلاله
نعم	١٢	٦٢	٣٦	٤٠	٢٤	١٠	١٨٤	٢٠.٣٣١	٠.٠٠١
لا	١٠	٢٨	٣٤	١٤	١٠	٢٠	١١٦		

من خلال دراسة الجدول السابق وجد أن هناك علاقة إرتباطية قوية بين الدخل الشهرى والإقبال على الشراء من المجمعات الاستهلاكية ومنافذ البيع المدعمة، فقد بلغت قيمة كا٢(٢٠.٣٣١)، وهى دالة عند مستوى دلاله (٠.٠٠١)، وهى أعلى مستوى دلاله بدرجة ثقة(٩٩,٩٩٩%)، و يرجع ذلك إلى أن الأسر أصحاب الدخل الأقل يتوجهون للشراء من تلك المجمعات ومنافذ البيع بحثًا عن توفير متطلباتهم واحتياجاتهم بسعر أرخص ومدعم.

جدول رقم(٩)

يوضح العلاقة بين الدخل الشهرى تفضيل شراء السلع المستوردة عن المحلية

الدخل / تفضيل السلع المستوردة	١٠٠٠	١٠-	٢٠-	٣٠-	٤٠-	٥٠-	جموع	كا٢	لاله
نعم	١٤	٤٠	٣٨	٣٢	٢٨	٢٨	١٨	٣١.١	٠٠٠
لا	٨	٥٠	٣٢	٢٢	٦	٢	١٢		

يتضح من خلال الجدول أن هناك إرتباط بين متغيرالدخل الشهرى تفضيل شراء السلع المستوردة عن المحلية، فقد بلغت قيمة كا٢(٣١.١٢٧)، وهى دالة عند مستوى دلاله (٠.٠٠١)، وهى أعلى مستوى دلاله بدرجة ثقة (٩٩,٩٩٩%)، وبهذا يمكن القول بأن هناك علاقة إرتباطية قوية بين متغير الدخل الشهرى و تفضيل شراء السلع المستوردة عن المحلية؛ **وقد يرجع ذلك أنه كلما أرتفع الدخل إتجه إلى شراء السلع المستوردة إعتقادًا أنها ذات عمر أطول وجودة عالية وتضيف مكانة اجتماعية أرقى.**

جدول رقم(١٠)

يوضح العلاقة بين الدخل الشهرى وامتلاك الأسرة للسيارة

الدخل / امتلاك الأسرة للسيارة	١٠٠٠	١٠-	٢٠-	٣٠-	٤٠-	٥٠-	المجموع	كا٢	لاله
نعم	٨	٢٤	٤٠	٤٦	٣٠	٣٠	١٧٨	٩٢.٠٤٢	٠.٠٠
لا	١٤	٦٦	٣٠	٨	٤	٠	١٢٢		

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك إرتباط بين متغيرالدخل الشهرى وإمتلاك سيارة أو أكثر، فقد بلغت قيمة كا٢(٩٢.٠٤٢)، وهى دالة عند مستوى دلاله (٠.٠٠١)، وهى أعلى مستوى دلاله بدرجة ثقة(٩٩,٩٩٩%)، وبهذا يمكن القول بأن هناك علاقة إرتباطية قوية بين متغير الدخل الشهرى وإمتلاك سيارة أو أكثر ؛ **وقد يرجع ذلك إلى أنه كلما زاد الدخل كلما زاد الإتجاه لشراء سيارة أو أكثر.**

جدول رقم(١١)

يوضح العلاقة بين الدخل الشهرى وامتلاك الأسرة أجهزة الاتصال الحديثة

الدخل / امتلاك الاسرة جهزة اتصال حديثة	اقل ١٠٠	١٠-	٢٠-	٣٠-	٤٠-	٥٠-	المجموع	كا٢	الدلاله
نعم	١٤	٥٤	٥٨	٤٨	٣٢	٣٠	٢٣٦	٣٨.٧١٥	٠.٠٠١
لا	٨	٣٦	١٢	٦	٢	٠	٦٤		

يتضح من خلال دراسة الجدول السابق أن هناك إرتباط بين متغيرالدخل الشهرى أمتلاك الأسرة أجهزة الاتصال الحديثة(كمبيوتر، لاب توب، تاب)، فقد بلغت قيمة كا٢(٣٨.٧١٥)، وهى دالة عند مستوى دلاله (٠.٠٠١)، وهى أعلى مستوى دلاله بدرجة ثقة(٩٩,٩٩٩%)، وبهذا يمكن القول بأن هناك علاقة إرتباطية قوية بين متغيرالدخل الشهرى أمتلاك الأسرة أجهزة الاتصال الحديثة(كمبيوتر، لاب توب، تاب، ..الخ)؛ **وقد يرجع ذلك إلى أنه كلما زاد الدخل كلما زاد الإتجاه لشراء هذة الأجهزة الحديثة وزاد عددهم بالاسرة، مع وجود رغبة مستمرة فى شراء الجديد والحديث منها.**

جدول رقم(١٢)

يوضح العلاقة بين الدخل الشهرى وتفضيل الأسرة التسوق من المولات الكبيرة والهايبر ماركت

الدخل / التسوق من المولات الكبيرة	اقل ١٠٠٠	١٠٠٠-	٢٠٠٠-	٣٠٠٠-	٤٠٠٠-	٥٠٠٠-	المجموع	كا٢	الدلاله
نعم	١٠	٣٦	٣٤	٣٦	٣٢	٢٩	١٧٧	٥٤.٤٨٨	٠.٠٠١
لا	١٢	٥٤	٣٦	١٨	٢	١	١٢٣		

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك إرتباط بين متغيرالدخل الشهرى وتفضيل الأسرة التسوق من المولات الكبيرة والهايبر ماركت، فقد بلغت قيمة كا٢(٥٤.٤٨٨)، وهى دالة عند مستوى دلاله (٠.٠٠١)، وهى أعلى مستوى دلاله بدرجة ثقة(٩٩,٩٩٩%)، وبهذا يمكن القول بأن هناك علاقة إرتباطية قوية بين متغير الدخل الشهرى وتفضيل الأسرة التسوق من المولات الكبيرة والهايبر ماركت ؛ **وقد يرجع ذلك إلى أن مع ارتفاع نسبة الدخل تفضل الأسرالشراء من تلك المولات، بهدف النزهة وجودة البيع والمنتجات، ونظافة المكان وتوافر الكثير من السلع مع إختلاف أنواعها وماركتها.**

جدول رقم(١٣)

يوضح العلاقة بين الدخل الشهرى وتزايد الاستهلاك الأسرى

الدخل / تزايد الاستهلاك لاسرة	اقل ١٠٠٠	١٠٠٠ -٠	٢٠٠٠ -٠	٣٠٠٠ -٠	٤٠٠٠ -٠	٥٠٠٠ -٠	المجموع	كا٢	الدلاله
نعم	١٤	٦٤	٧٠	٤٦	٣٤	٢٨	٢٥٦	٤٢.٢	٠.٠٠١
لا	٨	٢٦	٠	٨	٠	٢	٤٤	٣١	

يتضح من خلال دراسة الجدول السابق أن هناك إرتباط بين متغيرالدخل الشهرى وتزايد نسبة الاستهلاك، فقد بلغت قيمة كا٢(٤٢.٢٣١)، وهى دالة عند مستوى دلاله (٠.٠٠١)، وهى أعلى مستوى دلاله بدرجة ثقة(٩٩,٩٩٩%)، وبهذا يمكن القول بأن هناك علاقة إرتباطية قوية بين متغيرالدخل الشهرى وتزايد نسبة الاستهلاك ؛ **وقد يرجع ذلك إلى زيادة نسبة الاستهلاك والشراهة الاستهلاكية مع تزايد الدخل وتغير النمط الاستهلاكى مع تغير الدخل.**

جدول رقم(١٤)

يوضح العلاقة بين محل الإقامة والدخل

محل الاقامة / الدخل الشهرى	حضر	شبه حضر	ريف	الإجمالي	كا٢	الدلالة
أقل من ١٠٠٠	0	١٢	10	٢٢	١١٠.٠١	٠.٠٠١
١٠٠٠-	10	٣٨	42	٩٠		
٢٠٠٠-	22	١٢	36	٧٠		
٣٠٠٠-	24	٢٠	10	٥٤		
٤٠٠٠-	16	١٦	2	٣٤		
٥٠٠٠-	28	٢	0	٣٠		

أتضح من خلال الجدول السابق أن هناك إرتباط بين متغيرمحل الإقامة والدخل الشهرى، فقد بلغت قيمة كا٢(١١٠.٠١)، وهى دالة عند مستوى دلاله (٠.٠٠١)، وهى أعلى مستوى دلاله بدرجة ثقة(٩٩,٩٩٩%)، وبهذا يمكن القول بأن هناك علاقة إرتباطية قوية بين متغيرمحل الإقامة والدخل الشهرى ؛ **وقد يرجع ذلك إلى إنخفاض الدخل فى المجتمع الريفى وشبة الحضرى عن الدخل فى المجتمعات الحضرية، وقد يرجع ذلك إلى توافر كافة المشروعات والاستثمارت وشركات رؤوس الاموال الخاصة فى الحضر عن الريف وشبه الحضر ومن ثم توافر فرص العمل مقارنه بالريف وشبه الحضر ووجود بعض الأفراد يشغلون أكثر من وظيفة بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين الدخل وتنتشر مثل هذه الحالات عنها فى الريف الذى يرضى فيه الأفراد بوظيفة واحدة وينظم ويأقلم حياته على ذلك، فى ظل ضعف مغريات الأسواق وإختلاف وتوافر السلع عن المدن والحضر.**

جدول رقم(١٥)

يوضح العلاقة بين محل الإقامة والشراء من المجمعات

محل الاقامة / الشراء من المجمعات الاستهلاكية أو منافذ البيع المدعمة أو السيارات المتنقلة	حضري	شبه حضري	ريفي	الإجمالي	كا٢	الدلاله
نعم	٤٢	٨٦	٥٦	١٨٤	٤٢.٦١٦	٠.٠٠١
لا	٥٨	١	٤٤	١١٦		

يتضح من خلال دراسة الجدول السابق أن هناك إرتباط بين متغيرمحل الإقامة والشراء من المجمعات الاستهلاكية ومنافذ البيع المدعمة، فقد بلغت قيمة كا٢(٤٢.٦١٦)، وهى دالة عند مستوى دلاله (٠.٠٠١)، وهى أعلى مستوى دلاله بدرجة ثقة(٩٩,٩٩٩%)، وبهذا يمكن القول بأن هناك علاقة إرتباطية قوية بين متغيرمحل الإقامة

والشراء من المجمعات الاستهلاكية ومنافذ البيع المدعمة ؛ **وقد يرجع ذلك إلى زيادة نسبة المترددين على تلك المنافذ فى شبه الحضرويبلغ عددهم(٨٦)، لتوافر تلك المجمعات والمنافذ كمًا وكيفًا، يليهم الريف (٥٦)ثم الحضر(٤٢).**

<u>نتائج الدراسة فى ضوء كل من:</u>

١. الأهداف.
٢. الدراسات السابقة.
٣. الإطار النظرى للدراسة.

[١] فيما يتعلق بتحقيق، الهدف الأول وهو التعرف على مدى الاقبال والتفضيل الأسرى لاستهلاك السلع الأجنبية

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن(٥٠.٧%) من إجمالى حجم العينة أجمعوا على أن نسبة تواجد السلع المستوردة بالاسواق المصرية كبيرة. وأن نسبة(٦٠%) من إجمالى حجم العينة يفضلون السلع المستوردة عن المحلية، وتتفق هذة النتيجة مع دراسة(ايمان شومان، وآخرون، ٢٠٠٦) حيث أثبتت أن هناك أقبال على شراء السلع المستورد وتفضيلها عن السلع المحلية، وأن اللبس المستورد والماركات العالمية شئ أساسى، كما تتفق مع دراسة(محمود السيد عرابى، ٢٠٠٤) حيث أثبتت تراجع قيمة المنتج الوطنى فى ظل المنافسة غير المتكافئة من المنتجات الأجنبية. **وأبرز ڤيبلن** أن أثرياء المجتمع ينفقون ثروتهم على نحو معين، يرمز لوضعهم الطبقي، وتميزهم عن بقية أعضاء المجتمع وأكد ڤبلن على أن سلوك الفرد الاستهلاكي يتأثر تأثراً مباشراً بسلوك الآخرين وأذواقهم، حيث يمكن أن يميل الفرد إلى شراء سلعة فقط كونه شاهدها مع الآخرين، وأن الإقبال على شراء السلعة قد لا يتأثر بارتفاع السعر، ويرجع ذلك إلى ميول الأفراد إلى التفاخر، وهذا ما يسمى بـ (الاستهلاك التفاخري المظهري) Conspicuous Consumption فبالرغم من ارتفاع سعر السلعة يظل الأفراد مقبلين على شراء تلك السلعة. **كما أكد "بورديو" على** ذلك، فقد نظر إلى العملية الاستهلاكية على أنها العملية التى من خلالها يقوم الفرد بالعملية الشرائية وفقًا للنمط المعيشى، حيث يحصل الفرد على المكانة الاجتماعية عن طريق الرموز والعلامات الدالة على تلك المكانة التى تبرز التمايز الطبقى والاجتماعى بين الافراد والجماعات.وقد أوضح دورالطبقة الاجتماعية وعلاقتها بتكوين اتجاهات وطرق الاستهلاك المختلفة، و أن البشر يتم تصنيفهم وفقًا لممارساتهم الاستهلاكية التى تحددها أنماطهم المعيشية المتباينة، وهوما يحدد مكانة الفرد الاجتماعية.

- كما أشارت نتائج الدراسة إلى الدور الذى ينبغى أن يقدمه الفرد للمساعدة فى حل المشاكل الاقتصادية ويتمثل فى الحد من شراء السلع المستوردة وقد بلغت نسبة من أفادوا بذلك(٤٣%)من إجمالى حجم العينة، ، وقد إتفقت هذه النتيجة مع دراسة [٨٩].

[٢] فيما يتعلق بتحقيق، الهدف الثالث وهو التعرف على المكانة الإجتماعيـــة للأســـرة ومظاهر، أنماط الإستهلاك والتطلعات الإستهلاكية فى مجتمع الدراسة.

- وفيما يخص تأثير إرتفاع الأسعار على نسبة الشراء، أثبتت نتائج الدراسة أن لها تأثير فى قلة نسبة الشراء وشراء الضروريات فقط.وتتفق هذه النتيجة مع دراسة[٩٠] (شريف محمد عوض، ٢٠٠٤)حيث أثبتت أن التضخم وارتفاع الأسعار تسبب فى إنخفاض مستويات إشباع أفراد شرائح الدراسة من احتياجاتهم الأساسية.
- كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن السلع الغذائية والكهرباء والمياه والغاز يليها السلع المعمرة ثم الاجهزة الكهربائية هى من أهم السلع والخدمات الضرورية للأسرة، وأكثر البنود التى يتم الإنفاق فيها هى الطعام والشراب يلية المصاريف الدراسية والتعليم و المسكن والكشف الطبى والعلاج، وأن اصلاح السباكة والانارة التالفة هى من أهم الاحتياجات الضرورية للمنزل.
- كما توضح البيانات الميدانية أن غالبية الأسر تفضل التسوق من المولات الكبيرة والهايبر ماركت بهدف الحصول على خدمة أعلى والاستفادة من العروض، ولتنوع السلع وتوافر كافة المنتجات، وتذهب أغلب الأسر بصفة دورية للتسوق والنزهة.
- وفيما يخص الشراء من المجمعات الاستهلاكية، أثبتت نتائج الدراسة زيادة أقبال الأسر على الشراء من تلك المجمعات والمنافذ بصفة دورية، وأن أكثر السلع التى يتم شراؤها من هذة المنافذ هى السلع الأساسية والدواجن واللحوم.
- وقد أشارت النتائج إلى رغبة غالبية أفراد العينةإلى زيادة انتشار المجمعات الاستهلاكية ومنافذ البيع المدعمة وضرورة العمل على خفض الأسعار وتحسين جودة المكان ونظافته.
- وفيما يتعلق بأهم السلع والخدمات من حيث الأكثر ضرورية بالنسبة للأسرة، فقد ثبت أن أكثر هذة السلع أهمية على التوالى السلع الغذائية يليها الكهرباء والمياة والغاز ثم السلع المعمرة يليها الأجهزة الكهربائية ثم الادوات المنزلية ثم الانترنت والمحمول، وقد اتفق على ذلك أغلبية الحالات.
- واشارت النتائج على أن المبالغة فى إقتناء السلع الفاخرة تجعل الفرد أكثر إهتمامًا ممن حوله، وقد أتفقت على ذلك أغلب الحالات. **ويرى فابلن** أن السلع والبضائع تعد بمثابة صناع للوضع والمقام الاجتماعي والتشريعي

[٣]فيما يتعلق بتحقيق، الهدف الثالث وهو الكشف عـــن ملامـــح ومظـــاهر التغيـــرات الإقتصادية التى تتعرض لها الأسرة المصرية بفعل تأثير العولمـــة الإقتصـــادية وتغييـــر السلوك الإستهلاكى للأسرة.

فيما يخص تفضيل الأسر التسوق من المولات الكبيرة والهـــايبر ماركـــت، أثبتـــت نتائج الدراسة أن نسبة (٥٩%) يفضلون الشراء من تلك المولات ويرجعـــون ذلـــك إلـــى توافر كافة المنتجات، ووجود الكثير من العروض والخصومات، وبعضهم أضاف للنزهة

والتسوق معًا، وللجودة والنظافة، . وتتفق دراسة (ناهد أحمد سيف، ٢٠١٠) فى استخدام الشباب لزخم هائل ومتنوع من السلع الثقافية والتكنولوجية وإرتياد مولات التسوق.

وفيما يخص المشاركة فى مصاريف المنزل، فقد تبين أن الزوج هو المسئول الأول عن مصاريف المنزل وكان ذلك بنسبة قدرها(٤٨%)، فى حين أن الزوجة تشارك فى المصاريف بنسبة كبيرة بلغت(٤١%)من إجمالى حجم العينة.، أما بالنسبة لتزايد الاستهلاك داخل الأسرة، فقد ثبت من خلال الداسة أن نسبة(٨٥.٣%) من إجمالى حجم العينة قد زاد إستهلاكهم وهم يرجعون السبب فى ذلك إلى إرتفاع الأسعاروكان ذلك بنسبة (٨٨.٣%)، كما أفاد أغلب أفراد العينة أنه بسبب تنوع السلع وتوفرها وانتشارها وطرق عرضها بالاضافة إلى التقليد والمحاكاه، وظهور منتجات حديثة.

وبالنسبة لتأثير الاعلانات المسموعة والمرئية والمقروءة على زيادة نسبة الاستهلاك، فقد أثبتت الدراسة الراهنة زيادة نسبة تأثير الاعلانات على زيادة الاستهلاك لتصبح(٦٠.٧%)فى مقابل (٣٩.٣%)، وقد أفادت أغلب الأسر إلى أن اكثر الاعلانات تأثيرًا هى الاعلانات المرئية حيث حصلت على نسبة (٨٩%) وأتفقت هذه النتيجة مع درسة [٩١]. حيث أثبتت أن الإعلان يسعى إلى بث قيم ترتبط بسلعة معينة لتحيق أهداف متمثلة فى التسويق والتربح.

وبالنسبة لكيفية قيام الترشيد فقد أفادت أغلب الأسر إلى أنهم يحاولون الترشيد من خلال شراء المنتج الضرورى فقط وكان ذلك بنسبة بلغت (٧١.٦%)من اجمالى حجم العينة، وقد أفاد وا أن أكثر السلع التى تقوم الأسرة بالترشيد فيها هى الملابس يليها، الكهرباء والمياة، وقد أفاد وا أيضًا أن أكثر السلع التى يجدوا صعوبة فى تحقيق الترشيد فيها هى السلع الغذائية.، وأتفقت هذه النتيجة مع درسة (يحى هاشم، ٢٠١١) حيث أثبتت أن شراء الملابس يكون فى الضرورة القصوى من الاحتياج.

[٤] فيما يتعلق بتحقيق، الهدف الرابع وهو الكشف عن مدى وعى المستهلك بدوره ودور الأجهزة الحكومية والمجتمعات المدنية فى حماية وصون حقوق المستهلكين.

- أوضحت نتائج الدراسة أن معرفة الأسر بالجهاز والجمعيات الأهلية جاءت من خلال الإعلام المرئى أو المسموع. وتتفق هذة النتيجة مع دراسة [٩٢]، أنه مع استخدام وسائل إعلام واسعة فى الاعلان عن قضايا حماية المستهلك، مما يؤثر على نقل الخبرات، مما يؤدى إلى دعم مستويات الوعى لدى جميع الأفراد بمعرفة الجهاز والجمعيات، كما تتفق هذة النتيجة مع دراسة (ايمان شريف٢٠٠٨) ان وسائل الاعلام تساعد على التعريف بقضايا حماية المستهلك وخاصة للمثقفين وتؤدى فى النهاية إلى دعم مستويات الوعى لدى جميع أفراد المجتمع.
- وتوضح أن دور جهاز حماية المستهلك والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حماية المستهلك هو تلقى الشكاوى والعمل على حلها وقد جاء ذلك بنسبة(٦٧%)، بالاضافة إلى دورهم فى رصد الأسواق ومراقبة الأسعار ومكافحة الغش والفساد ومتابعة خدمة ما بعد البيع واعداد الدراسات والبحوث، وتتفق هذة النتيجة مع دراسة كل من [٩٣]،

(٩٤) حيث أن دور الجهاز والجمعيات هو عقد الندوات والمؤتمرات، ونشر التوعية، وبحث الشكاوى والتنسيق مع الأجهزة الرقابية ورصد حركة الاسعار فى الأسواق كما تتفق أيضًا مع دراسة كل من (ايمان شريف ،٢٠٠٨)، (عادل قورة، ٢٠٠١) على قيام الجمعيات بتقديم الحماية الفاعلة للمستهلكين فى كافة المجالات لضبط الاسواق ومحاربة الغش والتدليس والسيطرة على انفلات الأسعاروزيادة التوعية.

- وفيما يتعلق بالدور الذى ينبغى القيام به عند الشراء فقد حصل فحص المنتج جيدًا على أعلى نسبة حيث بلغت(٥٣.٣%)من إجمالى حجم العينة، يليها فحص المنتج جيداً والتأكد من تاريخ الصلاحية، وطلب الفاتورة، الشراء من الأماكن المعروفة. وأكد "سميث"على أن الفرد هو أفضل حكم على تقدير مصلحته الخاصة.، كما أفاد "فابلن "أن ذلك كسلوك مفصل لرجل محترم، مرتاح الدخل، متجنباً "الاستهلاك السفهي" ذو ذوق رفيع، وأصبح ذا منصب يميزه بالتصرف العقلاني الدقيق النبيل، فيترفع بتلك الخصائص والصفات عن "التدني الاستهلاكي للسلع والبضائع"، ومن ثم أصبح المعروض من السلع يليق بمتطلبات "الرجل المحترم" ذو الاستهلاك الحر والنوعية الصحيحة الجيدة للسلع، والذي يعرف كيف يستهلكهم بأسلوب لائق.
- وقد أكدت نتائج الدراسة أن الحد من شراء السلع المستوردة هو أهم الأدوار الذى يجب أن يقدمها الفرد للمساعدة فى حل المشاكل الاقتصادية حيث حصل على نسبة قدرها(٤٣.٣%)من اجمالى حجم العينة. بالإضافة إلى ضرورة الاستخدام الجيد للمنتجات والحد من شراء السلع المستورد وتشجيع المنتج المحلى واتقان العمل. وتتفق هذة النتيجة مع دراسة (يحى هاشم، ٢٠١١)حيث أثبتت أن أفراد المجتمع يؤمنون بأهمية العمل فى حل المشكلات الاقتصادية وزيادة الدخل. **ويذهب آدم سميث** إلى أن المقياس الحقيقي الصحيح للثمن هو العمل، بمعنى أن قيمة السلعة للشخص المستهلك للسلعة تتحدد بدرجة العمل، وأن العمل هو المقياس الفعلي لقيمة السلعة، وأن العمل هو السلعة الوحيدة التي ينظر فيها إلى قيمة استعمالها، وليس إلى قيمة مبادلتها. ويرى سميث أن الثروة هي القدرة على إنتاج السلع الأساسية لتحقيق الرفاهية، وأن النقود هي وسيلة للتبادل، وأن زيادة الإنتاج ترجع إلى مستوى التخصص، فكلما زاد التخصص زاد الإنتاج.
- **كما أوضحت نتائج الدراسة** أن تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الغلاء وارتفاع الاسعار، ودعم المؤسسات والهيئات المنوطة بحماية المستهلك والعمل على تحسين اقتصاد الدولة والإقتضاء بالدول المتقدمة، هم أكثر الأدوار التى ينبغى للدولة القيام بهم لاشباع حاجة المواطنين الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير فرص عمل، وحياة كريمة، وتوفير السلع الأساسية، وتحسين البنية الأساسية، وتخفيض فواتير الخدمات"كهرباء ومياة"وتوفير إسكان لمحدودى الدخل والقضاء على الفساد وجشع التجار والنصب والمحسوبية، مع زيادة الانتاج والعمل على تحسين جودته ومن ثم التصدير وتتفق هذة النتيجة مع دراسة (احمد وهدان : ٢٠٠٨)، أن فى ظل ما يحيط بنا من تداعيات

اقتصادية على المستويين المحلى والعالمى يجب أن نضع قضية حماية المستهلك من الغش والتدليس وكافة صور الخداع والانفلات المفاجئ فى الاسعار على رأس قائمة أجندة التحديات فى اللحظة التاريخية الراهنة، مع تقديم الدعم القانونى والمادى للجمعيات كما تتفق مع دراسة(فرغلى هارون، ٢٠١٠) حيث أثبتت أن هناك ضرورة لدراسة التجارب الدولية الناجحة فى التعامل الفعال مع العولمة الاقتصادية ومحولة الاستفادة منها على الصعيد المحلى لتعزيز قدرات المواطنين وحمايتهم من تقلبات الأسواق وتوفير الحماية الاجتماعية وتحقيق العدالة والمساواة. كما تتفق دراسة كل من(عادل قورةوآخرون١٩٩٩). (إيمان شريف ٢٠٠٨) أن تفعيل دور المنظمات غير الحكومية فى حماية المستهلك يعد أمرً ضروريًا وعلى الدولة دعم تلك المؤسسات.) ولقد أكد **أدم سميث** على أنه من الضروري للغاية لزيادة ثروة الأمة، العمل على خلق الأسواق اللازمة لتوزيع منتجاتها الصناعية، وضرورة توسيع نطاق التجارة الدولية

<u>إثبات صحة أو خطأ الفروض:</u>

- **فيما يتعلق بالفرض الأول ومؤداه: توجد علاقة بين الإعلانات بمختلف أشكالها و زيادة حجم الطموحات الاستهلاكية للأسرة.**

فقد أثبتت الدراسة صحة هذا الفرض أى إن الاعلانات سواء كانت مرئية، مسموعة، أو مقروءة، تؤثر على زيادة نسبة الاستهلاك، والاعلانات المرئية هى الأكثر تأثيراًعلى الأسرة حيث أفاد بذلك (٨٩%) من حجم العينة، كما أن الاعلانات تؤثر على زيادة الاقناع باحتياج المنتج وأهميته ومن ثم الاقبال على الشراء والتسوق. وبالرغم من وجود تأثير للاعلانات على زيادة نسبة الاستهلاك إلا أن الأسر تتجه إلى الأسواق للشراء ولا تفضل الشراء من خلال الاتصال بالارقام المعلن عنها بالاعلانات ويرجع ذلك إلى رغبتهم فى معاينة المنتج عن قرب قبل اتخاذ قرار الشراء. وهم يجدون سلبية وخطورة فى الشراء من قبل تلك الاعلانات ويعتبرونها مضللة وخادعة ومخالفة للواقع.

- **فيما يتعلق بالفرض الثانى ومؤداه: توجد علاقة بين كل من الدخل والاقبال على الشراء من المجمعات الاستهلاكية ومنافذ البيع المدعمة.**

فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية صحة هذا الفرض، حيث وجد أن هناك علاقة إرتباطية قوية بين الدخل الشهرى والإقبال على الشراء من المجمعات الاستهلاكية ومنافذ البيع المدعمة، فقد بلغت قيمة كا٢(٢٠.٣٣١)، وهى دالة عند مستوى دلاله (٠.٠٠١)، وهى أعلى مستوى دلاله بدرجة ثقة(٩٩,٩٩٩%)، و يرجع ذلك إلى أن الأسر أصحاب الدخل الأقل يتوجهون للشراء من تلك المجمعات ومنافذ البيع بحثًا عن توفير متطلباتهم واحتياجاتهم بسعر أرخص ومدعم.

استخلاصات الدراسة

سعت الدراسة للكشف عن تأثير العولمة الاقتصادية على مظاهر الاستهلاك الأسرى فى الأسرة المصرية،، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج واستنتاجات هامة ساعدت فى التحقق من أهداف الدراسة وإثبات صحة أو خطأ الفروض، ومن أهم هذه النتائج ما يلى:

- أن تزايد السلع بالأسواق واختلاف أنواعها وماركاتها، لها العديد من الأثار خاصة زيادة الشراهة الإستهلاكية وإرتفاع تكاليف الزواج وزيادة نسبة الفساد
- أن هناك نسبة كبيرة من السلع المستوردة بالأسواق تهيمن على السوق المحلى وتنافس المنتجات المحلية وتشكل خطرًا على الإقتصاد والتجارة الوطنية.
- أن ارتفاع الأسعار مشكلة تواجه الأسر المصرية وأدت إلى قلة نسبة الشراء والإكتفاء بشراء الضروريات فقط، مما يؤثر سلبًا على الأسرة وخاصة أرباب الأسر لما يتحملوا من مشقة فى التماشى مع ارتفاع الأسعار كونهم المسئول الأول على كفالة الأسرة وتلبية كافة إحتياجاتها، مما كان له تأثير سلبى على ارباب الاسر من آثار نفسية وضغوط، قد أدت إلى اتجاه اغلب ارباب الاسر للبحث عن اكثر من وظيفة _إن وجدت_ فى ظل تفشى ظاهرة البطالة.
- أن السلع الغذائية يليها الكهرباء والمياه والغاز هم أكثر السلع والخدمات الضرورية بالنسبة للفردوالأسرة.
- أن أغلب الأسر تفضل الشراء من الهايبرماركت والمولات الكبيرة كونها تتوافرفيها جميع المنتجات وتقوم بعمل عروض وخصومات دورية بالإضافة إلى المعاملة الجيدة ونظافة المكان.
- زيادة إتجاه الأفراد إلى الشراء من تلك الأماكن للإستفادة من السعر المدعم والأرخص وهروبًا من الغلاء وإرتفاع الأسعار.
- شعور الزوجة بالمسئولية تجاه الأسرة ومساندتها ومشاركتها فى الأعباء المالية.
- أن أغلب الأسرة تواجه تحديات فى مواجه زيادة استهلاكها والتصدى لذلك نتيجة لزيادة المعروض وتنوع السلع.
- أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يحاولوا ترشيد استهلاك الأسرة.
- أكثر الأدوارالهامة للجهاز والجمعيات الأهلية لحماية المستهلك هم تلقى الشكاوى والعمل على حلها بالإضافة إلى نشر التوعية ورصد الأسواق ومراقبة الأسعار
- أهم الأدوار التى يجب أن يقدمها الفرد للمشاركة فى حل المشاكل الإقتصادية هو الإستخدام الجيد للمنتجات ووالحد من شراء السلع المستوردة وإتقان العمل وتشجيع المنتج المحلى ونشر التوعية والقيام بترشيد الإستهلاك.
- أهم الأدوار التى ينبغى أن تقوم بها الدولة لإشباع حقوق المواطنين الإقتصادية هى تحقيق العدالة الإجتماعية ومحاربة الفساد، و القضاء على الغلاء وإرتفاع الأسعار، و

توفير كافة السلع والخدمات، و توفير فرص عمل و زيادة الأجور، و تحسين إقتصاد الدولة

- تؤثر الإعلانات المقروئة أو المسموعة أو المرئية فى زيادة إستهلاك الأسرة والاكثر تأثير.
- هناك علاقة إرتباطية قوية بين الدخل الشهرى والإقبال على الشراء من المجمعات الاستهلاكية ومنافذ البيع المدعمة، و يرجع ذلك إلى أن الأسر أصحاب الدخل الأقل يتوجهون للشراء من تلك المجمعات ومنافذ البيع بحثًا عن توفير متطلباتهم واحتياجاتهم بسعر أرخص ومدعم.

Abstract

Economic globalization and its effects (impact) on the consumption aspects of the Egyptian family Field Study in Giza Governorate

By Heba said Mohamed Ahmed Abd Allah

The economic globalization led to spread and appear a lot of consequent and quick of transition and changes, where the globalization controls a lot of factors to achieve its undeclared objectives (aims), and it represented to do the radical and substantial changes in social and economic construction to the countries. The economic factor is the most dangerous factors which dominate countries and nations. It affected the family life and family system with the study community. It is the main cause to appear a lot of new kinds of the family exhaustion. According to this, the main aim of this research is to explore the affection economic globalization of the family exhaustion types in the Egyptian family. The family is faced a lot of problems due to the increase in the percentage of family exhaustion of foreign private products in excess of the family income. The Consumer Protection Agency, activating the role of civil society and non-governmental organizations concerned with the area of consumer protection are the main factors to fight the fraud and corruption, monitoring the markets and others roles that support the national economy.

الهوامش والمراجع:

١) أحمد زايد وفتحى أبو العينين : "السلوك الإستهلاكى للطفل" تحليل سوسيولوجى، شئون إجتماعية، الشارقة، العدد السابع والأربعون، ١٩٩٥.

٢) اعتماد علام وأحمد زايد، "التغير الإجتماعى" مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠.

٣) هارلد ان شومان وهانس بيتر مارتين ،"فخ العولمة" الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ت : عدنان عباس على ، عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٢٣٨) ، ١٩٩٨.

٤) إجلال إسماعيل حلمى، "دراسات عربية فى علم الإجتماع الأسرى" جمهورية مصر العربية، والإمارات العربية المتحدة نموذجا دار القلم، الامارات العربية، دبى، ط١، ١٩٩٠م.

٥) سناء الخولى " الأسرة والحياة العائلية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

6) Bliss Kathering 'Fatherhood onTrial in Mexico's Revoltion of the Family. Journal of Family Story. July1999.v24,p330

٧) محمد الجوهري، وعلياء شكرى " علم الإجتماع الريفى والحضرى"، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.

٨) عبد الباسط محمد حسن : "أصول البحث الإجتماعى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٠.

٩) فرغلى هارون : "كوارث العولمة الاقتصادية في عهد مبارك"، دار انسانيات للنشر والتوزيع، ٢٠١٢

١٠) السيد يس، ، فى مفهوم العولمة، دار المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد٢٢٨، فبراير، ١٩٩٨.

١١) مجد هاشم الهاشمى: "العولمة الدبلوماسية والنظام العالمى الجديد" عمان، دار أسامة للنشر، ٢٠٠٣م.

١٢) محمد حسين ابو العلا: "ديكتاتورية العولمة ، قراءة تحليلية في فكرالمثقف"، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

١٣) على ليله، "الأمن القومى فى عصر العولمة"، الإصلاح الداخلى لمواجهة العولمة"، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٢.
١٤) محمد الأطرش : "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الإقتصادية" مجلة المستقبل العربى، العدد ٢٦ بيروت، ٢٠٠٠م
١٥) مصطفى مرتضى" :العولمة والتحديات المفروضة على المجتمعات العربية، حوليات آداب عين شمس، المجلد٣٠، القاهرة ٢٠٠٢م.
١٦) عبد الهادى الرفاعى وآخرون: العولمة وبعض الآثار الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عنها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ١، سوريا، ٢٠٠٥م.
١٧) أحمد مجدى حجازى، ثقافة الإستهلاك والتنمية الإجتماعية في المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، مركز البحوث والدراسات والاجتماعيه، كلية الاداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
١٨) منى عطية خزام "العولمة والسياسة الإجتماعية" المكتب الجامعى الحديث للنشر، القاهرة، ٢٠١٠.
١٩) فرغلى هارون : "كوارث العولمة الاقتصادية في عهد مبارك"، دار انسانيات للنشر والتوزيع، ٢٠١٢
20) Mansoob Murshed. S,"Globalization and Development, Routledge, London, 2002, p: 2.
٢١) جلال أمين " العولمة والتنمية العربية " بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م.
٢٢)صادق جلال العظم " ما هى العولمة"، مجلة الطريق اللبنانية، بيروت، عدد ٥٦، ١٩٩٧.
٢٣) احمد مجدى حجازى،"العولمة وتهميش الثقافة الوطنية–رؤية نقدية من العالم الثالث"الكويت ، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٨، العدد٢، ١٩٩٩.
٢٤) حسين عبد الحميد رشوان، "العلمانيةوالعولمة"من منظور علم الاجتماع، مركز الاسكندرية للكتاب، ٢٠٠٥.
٢٥) السيد محمد الرامخ، "علم الاجتماع الاقتصادى "دراسات نظرية وتطبيقية، الطبعى الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨.
٢٦) منى عطية خزام "العولمة والسياسة الإجتماعية" المكتب الجامعى الحديث للنشر، القاهرة، ٢٠١٠.
٢٧) فرغلى هارون : "كوارث العولمة الاقتصادية في عهد مبارك"، دار انسانيات للنشر والتوزيع، ٢٠١٢
28) Micchael Mann, Macmillan's s students encyclopedis of sociology,London ,Mcmillan pressm 1985, p.65.
٢٩) رفعت المحجوب، الإقتصاد السياسى، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
30) Tim Edwards, The contradictions of consumption: concepts practices and polities in consumer society U.S.A., A. First publish, 2000, p.10-13.
٣١) ستيفين ميلز، النزعة الإستهلاكية كأسلوب حياة "ترجمة على الدجوى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٢.
٣٢) فاطمة عبد الستار قطب شلبى " الأنماط الإستهلاكية والإدخارية" وعلاقتها الإجتماعية والإقتصادية فى المجتمع المصرى فى الفترة (١٩٥٢ ــ ١٩٨٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٩٨، ص : ب.
٣٣) أحمد زايد، وآخرون، " الاستهلاك في المجتمع القطري" أنماط وثقافة، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ،الدوحة، ١٩٨١.
٣٤) أحمد زايد، وآخرون، " الاستهلاك في المجتمع القطري" أنماط وثقافة، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، الدوحة، ١٩٨١.

٣٥) أحمد أنور، "الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.
٣٦) يحي محمد هاشم ، المحددات الثقافية والاجتماعية لأنماط الاستهلاك ، دراسة انثربولوجية في مجتمع عشوائي ، منطقة العرب بحي البساتين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠١١.
٣٧) حازم الببلاوي، "دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦.
٣٨) ستيفين ميلز، النزعة الإستهلاكية كأسلوب حياة "ترجمة على الدجوى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٢.
٣٩) محمد الجوهري، وآخرون، "ميادين علم الاجتماع"، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.
٤٠) حازم الببلاوي، "دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦.
41) Georg Allen, Unwin, "The Theory of the leisure class", 3rd impression London, 1957.
42) Abdel Fadil, M., The Political Economy of Nasserism, Cambridge University Press, 1980, P: 64.
٤٣) محمود حسين الوادي، "الاقتصاد التحليلي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، المكتبة الرئيسية، القاهرة، ٢٠١٠.
٤٤) محمد يسري إبراهيم، اقتصاديات مجتمع الانفتاح، دار أم القرى للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٧.
٤٥) أحمد أنور، "الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.
٤٦) أحمد أنور، "الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.
47) Mason, Rogers, "Breakfast in Detroit: Economies, Marketing and Consumer Theory, 1930 to 1950" P: 120.
٤٨) أحمد أنور، "الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.
٤٩) فاطمة عبد الستار قطب شلبى " الأنماط الإستهلاكية والإدخارية" وعلاقتها الإجتماعية والإقتصادية فى المجتمع المصرى فى الفترة (١٩٥٢ ــ ١٩٨٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٩٨.
50) Mason, Rogers, "Breakfast in Detroit: Economies, Marketing and Consumer Theory, 1930 to 1950" P: 120.
٥١) فاطمة الزهراء على، " الأسر الحضرية وثقافة الاستهلاك " دراسة ميدانية فى مدينة بني سويف، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنى سويف، ٢٠٠٣
٥٢) حازم الببلاوي "على أبواب عصر جديد" دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧.
٥٣) أحمد زايد، وآخرون، " الاستهلاك في المجتمع القطري" أنماط وثقافة، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ،الدوحة، ١٩٨١.
٥٤) ستيفين ميلز، النزعة الإستهلاكية كأسلوب حياة "ترجمة على الدجوى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٢.
٥٥) كارل ماركس، رأس المال، ت: راشد البراوي، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١.
٥٦) علي ليلة، "النظرية الاجتماعية المعاصرة"، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٩٨٣.
٥٧) كمال التابعي، علم الاجتماع الاقتصادي، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.
٥٨) ستيفين ميلز، النزعة الإستهلاكية كأسلوب حياة "ترجمة على الدجوى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٢.

59) Jackson Peter, "Commodity Cultures: The Traffic in Things", Transaction of The Institute of British Geographers, Vol. 24, No. 1, 1999, P. 96.

٦٠) كمال التابعي، علم الاجتماع الاقتصادي، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.

٦١) أحمد أنور، "الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.

٦٢) ستيفين ميلز، النزعة الإستهلاكية كأسلوب حياة "ترجمة على الدجوى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٢.

٦٣) أحمد أنور، "الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.

64) Zeitlin.I, Ideology and The Development of Sociological Theory. New Delhi Prentice Hall of India, 1969, P. 123.

٦٥) إنعام عبد الجواد، قيم الإنتاج والاستهلاك في النظرية السوسيولوجية المعاصرة، المجلة الاجتماعية القومية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الثاني والثالث، مايو/ سبتمبر ١٩٩٧.

66) Tim Edwards, The contradictions of consumption: concepts practices and polities in consumer society U.S.A., A. First publish, 2000, p.10 -13.

٦٧) ستيفين ميلز، النزعة الإستهلاكية كأسلوب حياة "ترجمة على الدجوى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٢.

68) Tim Edwards, The contradictions of consumption: concepts practices and polities in consumer society U.S.A., A. First publish, 2000, p.10 -13.

69) Pierre Bourdieu,Distinction,A Social Critique Of the Judgment.Of Taste,trans By :Richard Nice,U.S.A,Routledges,Kegan Paul,1984.

70) Tim Edwards, The contradictions of consumption: concepts practices and polities in consumer society U.S.A., A. First publish, 2000, p.10 -13.

٧١) فرغلى هارون : "كوارث العولمة الاقتصادية في عهد مبارك"، دار انسانيات للنشر والتوزيع، ٢٠١٢

٧٢) ابراهيم العيسوى ،"التنمية في عالم متغير"، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ،ط٢، دارالشروق، القاهرة، ٢٠٠١.

٧٣) أحمد مجدي حجازي :" ثقافة الاستهلاك والتنمية الاجتماعية"، الندوة السنوية الثامنة، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ابريل ٢٠٠١.

٧٤) أحمد زايد، وآخرون، " الاستهلاك في المجتمع القطري" أنماط وثقافة، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ،الدوحة، ١٩٨١.

٧٥) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع ٢٢٩، ١٩٩٨.

76) Maitra Priyatosh - , The Globalization of Capitalism in Third World Countries, PRAEGER Westport, Connecticut London, 1996, p., 1.2.

٧٧) شيماء مصطفى منصور، تكنولوجيا المعلومات والقيم الإستهلاكية دراسة سوسيولوجية على عينة من طلاب الجامعات المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.

78) Pierre Bourdieu,Distinction,A Social Critique Of the Judgment.Of Taste,trans By :Richard Nice,U.S.A,Routledges,Kegan Paul,1984.

٧٩) حازم الببلاوي "على أبواب عصر جديد" دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧.

٨٠) أحمد مجدى حجازى، ثقافة الإستهلاك والتنمية الإجتماعية في المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، مركز البحوث والدراسات والاجتماعيه، كلية الاداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

٨١) محمد شفيق : " البحث العلمي، الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعيه"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٨.

٨٢) محمود السيد عرابي : تأثير العولمة على ثقافة الشباب المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤ م

٨٣) فرغلى هارون : "كوارث العولمة الاقتصادية في عهد مبارك"، دار انسانيات للنشر والتوزيع، ٢٠١٢

84)Qong _Bernartd _ P, Immigration , globalization ,globalization ,and the Chiness American family, (PHD) ,San Francisco State University ؛ U. S A. dissertation abstracts international, vol. 78 – 82 , 2007 , P 336

٨٥) فاطمة الزهراء على، " الأسر الحضرية وثقافة الاستهلاك " دراسة ميدانية فى مدينة بني سويف، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنى سويف، ٢٠٠٣

٨٦)ناهد احمد سيف، " الاستهلاك لدى فئات مختلفة من الشباب بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، ، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مارس ٢٠١٠

٨٧) يحي محمد هاشم، المحددات الثقافية والاجتماعية لأنماط الاستهلاك ، دراسة انثربولوجية في مجتمع عشوائي ، منطقة العرب بحي البساتين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠١١.

٨٨)مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة الجيزة، بيانات غير منسشورة، ٢٠١٦.

٨٩)فيك جورج وبول ويلدينج: العولمة والرعاية الإنسانية، ترجمة طلعت السروجي، المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة)، القاهرة، ٢٠٠٥،

٩٠) شريف محمد عوض،"التأثيرات الاجتماعية للمشروعات القومية الكبرى على بنية المجتمع دراسة ميدانية لميناء دمياط"، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٤.

٩١) فاطمة القلينى، "دور الإعلان التليفزيونى في تدعيم قيم العولمة الثقافية لدى الشباب"، الندوة الثانوية السابعة، الشباب ومستقبل مصر، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٣٠ ابريل، ٢٠٠٠.

٩٢) احمد وهدان واخرون "تقييم فعاليات الجمعيات الاهلية العاملة في مجال حماية المستهلك " المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،٢٠٠٨.

٩٣) عادل قورة واخرون "الحماية التشريعية للمستهلك في مصر" المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة،١٩٩٩.

٩٤) احمد وهدان واخرون " تقييم فعاليات الجمعيات الاهلية العاملة في مجال حماية المستهلك " المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،٢٠٠٨.